

النقد الكلامي للأناجيل

قراءة إبستمولوجية نقدية

عبد الحكيم فرحات*

مقدمة البحث:

انشغل المتكلمون بدراسة الأديان الأخرى، وتتبع مصادرها المقدسة، سيما اليهودية والمسيحية، تناولوها بادئ ذي بدء في إطار دراساتهم الكلامية، ثم أفردوا لها علماً مستقلاً، سموه علم مقالات غير المسلمين، وعلم الملل والنحل. واحتفوا بما تأليفنا ونقداً ورداً، حتى صارت عناوين المؤلفات المنجزة تعد بالفهارس. ولكن للأسف ضاع أكثرها، ولم تبق إلا آثاراً من عناوين تتناقله الكتب، وتحكيها الروايات، وليس الأثر كالعيان¹. وما بقي منها ما زال يثير العديد من الإشكالات والتساؤلات والاتهامات، تدور كلها حول قيمتها العلمية ورؤيتها المنهجية، وسمتها الذاتية، وأبنيتها المعيارية، بدليل تبلورها في إطار الدراسات الكلامية، وتأسسها على فكرة الجدال، والدفاع عن الإسلام، مما يبين أنها تفسير للنص القرآني، أكثر منها دراسة للأديان الأخرى، طالما أن المتكلم ينطلق من مفاهيم مسلمة، يبحث لها عن دليل، بله تيريرات، وهذا هو برهان الذاتية والتحيز المنافي للروح العلمية². ولذلك، فلا يمكن وصف دراسة المتكلمين للأديان بالنقدية ولا بالعلمية، وكيف يتأتى ذلك وهم قابعون في عوالمهم المعيارية المغلقة؟ وإلا، فكيف يمكن التوفيق بين الإيمان بأفكار مسبقة، والبحث الموضوعي في مجال ما. ألم ترى أنهم يصفون الأديان كما يتصورون لا كما هي في الواقع ويجترونها اجتراراً متضمنات النص القرآني يظنونها واقعا وهي بعيدة كل البعد عن ذلك.

ولا شك في أن هذه التهمة تطيح بكل ما أنجزه المتكلمون في هذا المجال، وتجعل قيمتها هباءً منثوراً، بطعننا في موضوعيتهم وأبنيتها المنهجية، وما أنجزوه من دراسات في هذا المجال، وتثير تساؤلات معرفية عديدة حول نقد المتكلمين، وطريقة توفيقهم بين مقتضيات الإيمان ومتطلبات البحث العلمي، ومفهومهم للموضوعية، وطبيعة أبنيتها المنهجية، وهي المسائل التي لا نجد لها جواباً في كتبنا الكلامية المعاصرة.

* أستاذ مشارك، قسم أصول الدين ومقارنة الأديان - الجامعة الإسلامية العالمية، بماليزيا - كوالالمبور.

ورغم خطورة هذه النتيجة، فإنها لم تلق تحقيقاً ولا تمحيصاً بهذا المجال في الفكر المهتمين بين الإسلامي المعاصر، وهذا ما دفعني لتناولها في هذا البحث، عبر اختيار موضوع درسه المتكلمون، أتبع خطوات تقدمهم، وأنظر في حركات منهجهم، وطريقة تحليلهم، ليتمكني أن أحجب على هاتيك التساؤلات. ولقد ارتأيت أن أختار نقد الأناجيل عند القاضي عبد الجبار؛ لما كانت الأناجيل موضوعاً قرآنياً ومطلباً جدلياً شغل المتكلمين كثيراً، وكان القاضي عبد الجبار (٣٢٥-٤١٥هـ) إماماً في علم الكلام، وبلغ شأواً في دراسة الأديان^٣، يصلح أن يكون ممثلاً لجهود المتكلمين المسلمين بتوظيف طريقة الحالة (Study case). فأتبع نقده للأناجيل لأحجب على الأسئلة التالية: ما هي أسس منهج المتكلم في نقد الأناجيل؟ كيف استطاع أن يوفق بين تقريرات القرآن ومتطلبات البحث العلمي؟ هل كان الإيمان بالقرآن ومفاهيمه عائقاً عن تحقيق الموضوعية في نقدها؟ وماهي نتائجه في نقد الأناجيل؟ وهل نتائجه اجتراراً لمضمّنات النص القرآني؟ وما موقف العلم المعاصر من مواقفه؟ وسأحجب عن هذه الأسئلة باستخدام أربعة مناهج: المنهج الإبتوليوجي لفهم أسس منهج القاضي عبد الجبار، والمنهج التحليلي لتحليل نصوصه، والمنهج المقارن للتعرف على قيمة ما توصل إليه بمقارنته بالنتائج العلمية المعاصرة، والمنهج النقدي كي أنقد مختلف الآراء، وأبسط النتائج في العناصر التالية:

أولاً: القاضي عبد الجبار بين الوحي والمنهج

اهتم القاضي عبد الجبار بتوثيق العديد من مصادر الأديان المقدسة في كتابيه "تثبيت دلائل النبوة" و"المغني في أبواب العدل والتوحيد"^٤، وبين قواعد توثيقها وسبر متونها^٥، وأكد أن أصحاب الأديان المتنوعة - كما هم في عصره - باستثناء المسلمين ليسوا على شيء من الهدى، بمخالفتهم أنبياءهم في الأصول والفروع^٦. ولقد حظيت النصرانية والأناجيل بنصيب وافر من اهتمامه، وعد نتائجه سبقاً وتميزاً، ولذلك قال: (فاحتفظ بذلك، فإنك لا تكاد تجد في كتاب، وبك إلى حفظه أمس الحاجة)^٧. ويظهر من تتبع سياقات تحليله أنه درسها في إطار تناوله دلائل النبوة، وإعجاز النص القرآني، وأكد أنه لا يريد الرد، وإنما بيان (مظاهر الإعجاز القرآني في إخباره عن دقائق عقائد النصارى

وتاريخها، وأن ذلك أصل في الإعجاز المعنوي)^٨، والكشف عن (مخالفة النصارى عيسى عليه السلام في الأصول والفروع)^٩، مما يثبت أن دراسته اتخذت التصورات القرآنية إطارا مرجعيا لها، تستمد منها موجهات بحث، بل وفرضيات يسعى للتثبيت منها ميدانيا بمدخل الاستدلال بعد أن تثبت منها من مدخل الإيمان، فيزداد إيمانا على إيمان، كما فعل في تحليل قضية التحريف، فقد استلمها بتفاصيلها من الدرس القرآني، لتصير موجهة للبحث في دراسة الأناجيل، ومفهوم بحث يحتاج تأكيدا وإثباتا ميدانيا، ولذلك نظر في المنهج النقدي الذي يمكن أن يعول عليه في نقد الأناجيل، ونظر في أصول تصحيحها، والمناهج المناسبة لدراسة هذا الموضوع^{١٠}، مما يثبت أنه لا يقوم بإسقاط النص القرآني على الواقع، وإنما يقوم بقراءة الواقع التاريخي على ضوء التصورات القرآنية، وشتان ما بينهما، فالأول تقول وتأويل للواقع حتى وإن لم يقبل؛ وهذا ما يجعله تفسيراً للنص أكثر منه تحليلاً للموضوع. بينما التوجه الثاني مساواة للواقع ومقارنة بين النصوص والواقع، وتلمس المطابقة والمفارقة، مما يثبت أن التصورات القرآنية تقوم بما تقوم الفرضية به من دور في المنهج العلمي، فهي قراءة مع الله. ولذلك لا يمكن عده تحيزاً أو إسقاطاً بحال من الأحوال، وإلا لزم عد كل فرضية تحيزاً. ولا يحق لأحد أن يفرق بينهما بحجة أن الفرضية عشوائية المصدر بينما النص أمر ثابت محدد، لأن العبرة بالدور لا بالمصدر، فالخطل يثبت إن تبين التعسف في التأويل والتفسير، أما ما عدا ذلك فلا ضير. وأحسب أن هذا الجواب كافياً بقدر ما يدفع الشبهة الأنفة، يثير تساؤلاً حول كيفية التأكد من أن القاضي عبد الجبار لم يتعسف في التأويل وقراءة الواقع في ضوء النصوص القرآنية؟ كيف نتأكد بأنه لم يطوع المعلومات كي تتفق نصوص الوحي؟

أقول: إن الفيصل في ذلك هو الإجراءات التي اتبعتها في تحقيق مسائل الموضوع، والتمييز بين الصحة والبطلان، وهذا ما يمكننا تلمسه عبر اقتفاء تحليلاته، وسبقي الراحل أثره بينا للمقتفي.

وأول شيء يصادفنا أن القاضي عبد الجبار قد عد الأناجيل وكل الكتب المقدسة أخباراً تروى وتنقل، وتحتاج إلى نقد وتحر وتوثيق للتسليم بها، إذ ليس كل ما يروى يصدق، وإلا لزم المحال. وتتكون هذه من: (١). مخرج المصدر الديني المقدس، وهو

الراوي الأعلى في السند^{١١}. (٢). رواة المصدر الديني المقدس، وهي سلسلة الرواة الذين تناقلوا المصدر الديني، ليتكون بذلك سند المصدر^{١٢} (٣). روايات المصدر الديني المقدس، وهي نص المصدر الديني، وسبب جمع 'روايات' أن المصدر الواحد قد يروى بروايات متعددة؛ قد تكون متفقة، وقد تكون مختلفة^{١٣}. وهذا ما يبين أن التحقيق في صحتها يبدأ بالنظر (في أحوال الخبر والمخبر، أو فيما يتعلق بالخبر والمخبر، حتى يصح أن تعرف به صحته، لأن النظر فيما لا تعلق له بذلك لا يفضي إلى المعرفة، والذي تعلق بهذا الوجه هو الذي ما ذكرناه، من أن يعرف من حال المخبر أن الكذب لا يجوز عليه، أو استند إلى خبر من هذه حاله، أو وقع على صفة يعلم بالعادة أنه لو كان كذبا لما وقع عليه، ولا رابع لهذه الوجوه)^{١٤}. ويظهر جليا أن القاضي عبد الجبار يؤكد أن نقد المصادر المقدسة بما في ذلك الأناجيل يقوم على دراسة عنصرين أساسيين من مصادر الأديان المقدسة، وهما: دراسة مخرج المصدر الديني، و دراسة انتشار روايات المصدر الديني؛ فإذا كان المخرج مقبولا، وتبين أن عدد الرواة كبير، بحيث لا يمكن تواطؤهم على الكذب، لم يعبأ بدراسة الرواة، لأن الرواية من قبيل المتواتر الذي (يعلم بالعادة أنه لو كان كذبا لما وقع عليه)^{١٥}، ينتقل بعدها مباشرة إلى الحكم على المصدر، كما سنرى.

وأما إذا كان عدد رواة الكتب المقدسة آحاداً، فإن القاضي عبد الجبار (ينظر في أحوال الخبر والمخبر، أو فيما يتعلق بالخبر والمخبر، حتى يصح أن تعرف به صحته)^{١٦}، ويكون ذلك بدراسة أحوال رواياتها ورواياتها، ثم الحكم عليها، وهذا ما يتم عبر عمليات نقدية متوالية، تبدأ بنقد وثيقة رواة مصادر الأديان المقدسة، ثم نقد رواياتها، ليصل إلى الحكم عليها.

ويتأكد القاضي عبد الجبار من وثيقة الراوي بالتحقيق في حاله من جهتين متكاملتين؛ إحداهما العدالة، والثانية الضبط^{١٧}. وتختلف طريقة ثبوت عدالة الراوي تبعاً لحاله ودعواده، فإن كان ادعى النبوة لم تثبت عدالته إلا بالمعجزة، وإلا كذب، وإن كان غير ذلك عُوِّل على الظاهر من عدالة المخبر (إن كان لها ظاهر أن يعتمد عليها، وإلا لزم

اختبارها)^{١٨}، بطريقة زائدة^{١٩}. وليس الظاهر سوى كل ما يمكن أن يريد النفس اطمئنانا إلى أمانة المُخبرِ وصدقه، وكل ما لا يخرج عن أن يكون أمانة^{٢٠}، ويشمل ذلك ثلاثة أمور: التكليف، والدين والسلامة من أسباب الفسوق^{٢١}، والتي لا تتم إلا مع البلوغ واكتمال جملة العلوم المخصوصة المحصورة بالوصف لا بالعد تناولناها سابقا^{٢٢}، متى تحصلت للإنسان هذه العلوم صار عاقلا.

وأما نقد الضبط، فيتأكد منه بالتحقق من حفظ الراوي لما روى وإتقانه لمخفوطه إن حدث من حفظه، أو كان يحدث من كتابه^{٢٣}، والسلامة من عوارض الضبط؛ والمراد بها كل الأحوال التي تدل على عدم إتقان الراوي لما يحدث به، وتزيد شكاً في صدقه، ورغم كثرتها فإنه يمكن إرجاعها إلى عنصر وحيد، وهو كثرة الغلط، الذي يؤدي إلى خفض مقام الراوي من الضبط، بل وقد يكون سبباً في رفضه أصلاً^{٢٤}، ومرد الغلط في ذلك إلى أسباب منها: السهو، الغفلة، الوهم، والاختلاط وتغير الحفظ، وغيرها^{٢٥}.

ويؤكد القاضي عبد الجبار أنه إذا اختل ضبط الراوي ظهرت أمارات ودلائل تدل على ذلك، ومردها إلى ثلاثة، وهي: الغرابة حيث ينبغي الاشتهار^{٢٦}، والمخالفة للرواة الحفاظ، ورواية المستحيل عقلاً وعلماً؛ لأن (الأخبار لا يجوز التصديق بها إذا كانت مختلفة للأدلة القاطعة)^{٢٧}، وهو بذلك يؤكد على ضرورة التحقيق العلمي في نصوص الروايات ومدى مطابقتها لما تحصل للعلوم الأخرى، ولذلك رفض بعض روايات مصادر الأديان بحجة أن (فيها من المحال)^{٢٨}، مما يثبت أن نقد الرواة عند القاضي عبد الجبار هو معيار نقدي يحتكم إليه في تقييم سلوك الراوي وسيرته الأخلاقية الدينية والروائية، ومدى الاطمئنان لرواياته، يأخذ بعين التقدير الدين، والأخلاق، والأعراف معاً.

وأما نقد روايات مصادر الأديان المقدسة، فيعتمد على نقدين: نقد الاعتبار ونقد التحليل؛ أما نقد الاعتبار فيكون بالمقارنة بين روايات الرواة لنفس الرواية أو المصدر الديني الواحد، للمقارنة بين الأقران الآخذين عن نفس المخرج؛ للتأكد من اتصال الأسانيد، والتعرف على الاتفاق والاختلاف فيما بين الروايات، وتحقيق التفردات^{٢٩}؛

إذ أن (من شرط قبولها الموافقة)^{٣٠}. وأما نقد التحليل، فيعتمد على مدخلين لتحليل وتعليل مضمون مصادر الأديان المقدسة، مدخلا تعليليا، وآخر تكوينيا، حيث تركز الدراسة التعليلية لمصادر الأديان المقدسة على دراسة مضمونها، بعرض المصدر الديني المقدس بعرضه على بعض؛ للتحقق من اتساقه الداخلي، وبعرضه على المصادر المقدسة الأخرى، وبعرضه على مختلف العلوم التي لها بها تعلق؛ لإثبات اتساقه العلمي^{٣١}.

وأما الحكم على مصادر الأديان، فينبه القاضي عبد الجبار على نقد الرواة والروايات، والذي لا يخرج في نظره عن ثلاثة أقسام، وهي:

١- المصادر التي يعلم صدقها: ويتم ذلك بالتأكد من وجود قرائن، كأن تكون إخبارا عما يعلم صحته ضرورة، ومن ذلك المتواتر، والإخبار عما يعلم صحته عقلا مثلا^{٣٢}.

٢- المصادر التي يعلم كذبها: ويشمل هذا النوع كل ما يعلم السامع كذبه لاتصافها بقرائن منفصلة، أو متصلة؛ أما المنفصلة فتتصل كالإخبار عما يعلم باضطراب كذبها أو بدليل سمعي أو عقلي، وأما القرائن المتصلة، فتتصل بالخير ككيفية نقل الخبر؛ كأن ينتقل الخبر خفيا ومن حقه أن ينتقل ظاهرا إذ وجدت الدواعي، ومن ذلك المعجزات^{٣٣}، و كالنص إمامة علي الذي تدعيه الإمامية، فيعلم بطلانه، لأنه لو كان مستفيضا لانتقل إلينا تواترا، طالما الدواعي متوفرة^{٣٤}.

٣- المصادر التي لا يعلم صدقها ولا كذبها: ويشمل هذا النوع كل أخبار الآحاد التي لا يقترن بها ما يمنع من صحتها، وهي نوعان؛ متضمنة لعمل، ومتضمنة لعلم؛ أما المتضمنة للعمل فلا يجب العمل بها إلا إذا تكاملت فيها شروط القبول السابقة الذكر^{٣٥}. وأما المتضمنة للعلم فمنها ما يوافق مقتضى العقل ومنها ما لا يوافقه، فما وافق فيمكن أن يصدق، وما خالف فيمكن تصديقه إذا أمكن تأويله. وأما إذا لم يمكن تأويله إلا بتعسف لم يجوز أن يصدق، وإنما يجوز أن يكون صدر عن مصدره مع زيادة أو نقصان أو حكاية عن الغير^{٣٦}.

وما أثبتناه هنا يبين أن حكم القاضي عبد الجبار على صحة مصادر الأديان، بما في ذلك الأناجيل والنص القرآني يقوم على أسس منهجية رصينة، ويثبت أنه لا يحكم على

صحة النص بمجرد قناعاته السابقة، ومسلماته الإيمانية من الدرس القرآني، وهو الدليل على موضوعيته، ونقديته، وتمييزه بين قناعاته الشخصية ومتطلبات النظر العلمي.

ويظهر جليا هنا أنه قد طور نظرية كاملة للثبوت من صحة المرويات، استلهمها من منهج المحدثين في نقد الحديث النبوي الشريف، ليصير منهجا كاملا لنقد مصادر الأديان المقدسة، قد طور علم الجرح والتعديل ليصير نظرية تطبيقية لنقد رواة الكتب المقدسة، كما بلور نقد الروايات عند المحدثين ليصير نظرية لنقد روايات الكتاب المقدسة.

ولكن كيف يمكن أن نتأكد من موضوعية القاضي عبد الجبار في التطبيق، أليست الموضوعية نظرية وتطبيق؟ أقول إن من يتبع يدرك، ومن يسير على خطاه في نقده وردده، لا يلبث أن يجد ما تقوم بها الحجة على موضوعية في تطبيق القواعد أو على تحيزه، وهذا ماتولى بيانه في العناصر الموالية:

ثانيا: القاضي عبد الجبار و ماهية الأناجيل

لقد تناول القاضي عبد الجبار الأناجيل في إطار تناوله لتحريف الديانة النصرانية، وبين أن النصراني بطوائفها الثلاث: (لا تعتقد أن الله أنزل على المسيح عليه السلام إنجيلا، ولا كتابا بوجه من الوجود، بل عندهم أن المسيح عليه السلام خلق الأنبياء، وأنزل عليهم الكتب، وأرسل إليهم الكتب)^{٣٧}، ويشير بهذا التحليل إلى عقيدة التجسد، والتي تفترض أن لله ابنا لها تعد بعيسى الإنسان، مما يبين أنهم لا يؤمنون أن الإنجيل يتزل على المسيح عليه السلام، بل هو منزله ومنزل الكتب على الأنبياء والرسل، وذا ما يجعل الوحي بمفهومه الإسلامي مستحيلا؛ إذ كيف يكون وحي والموحي والموحي إليه إلهان معا؟ وكيف يكون وحي بين طرفين، هما واحد برأي النصراني.

ويعرض القاضي عبد الجبار الأناجيل التي بين أيدي نصراني عصره، كما يراها، فيقول: (إنما معهم أربعة أناجيل لأربعة نفر، كتب كل واحد منهم إنجيله في زمانه، وجاء من بعده فمارضي إنجيل غيره، وكان إنجيله أولى، وهم يتفقون في مواضع ويختلفون في مواضع، وفي بعضها ما ليس في بعض، وهي حكايات قوم رجال ونساء من اليهود والروم، وغيرهم أنهم قالوا كذا، وفعلوا كذا، وفيها من الخال والسخف والكذب الظاهر والتناقض البين شيء

كثير، وقد تتبعه قوم، وأفردود، وإذا قرأه المتأمل عرف ذلك، وفيها شيء من كلام المسيح عليه السلام ووصاياه، وأخباره قليل. فإنجيل منها عمله يوحنا، وإنجيل منها عمله متى، ثم جاء بعدهما مرقس، فما رضي بإنجيلها، ثم جاء من بعدهم لوقا، فما رضي بتلك الأناجيل، فعمل إنجيلا آخر، وكان عند كل واحد من هؤلاء أن صاحبه الذي تقدم وعمل إنجيلا أنه قد ضبط أشياء وأخل بأشياء^{٣٨}.

ولقد بين القاضي عبد الجبار في هذا النص إشارات نقدية جديرة بالبسط فيما يلي:

١ - أشار القاضي عبد الجبار إلى وجود إنجيل المسيح عليه السلام، سماه (الإنجيل الحق)، و(الإنجيل الأصلي)^{٣٩}، بشر به المسيح عليه السلام ودعا قومه إلى الإيمان به إبان بعثته، وآمن به حواريوه عليه السلام في وقتهم، ثم ضاع بتفريط من النصارى وتواطؤ مع الروم^{٤٠}، ولقد كان فيهم البعض ممن يعرف أمورا كثيرة عن الإنجيل الحق، ولكن أمسكوا لتم رئاستهم^{٤١}. وهم لا يعتقدون (أن الله أنزل على المسيح عليه السلام إنجيلا، ولا كتابا بوجه من الوجود، بل عندهم أن المسيح عليه السلام خلق الأنبياء، وأنزل عليهم الكتب، وأرسل إليهم الكتب)^{٤٢}، وهو بذلك يرفض ما يراه النصارى أن إنجيل المسيح عليه السلام هو البشارة بالمغفرة، أو أنه هو عليه السلام هو الإنجيل نفسه، وهذا ما تؤيده النصوص الإنجيلية، فقد جاء فيها: (الآن وبعد اعتقال يحيى المعمدان جاء عيسى إلى الجليل يعلم إنجيل الرب ويقول: لقد كمل الزمان واقترب ملكوت الرب. توبوا وآمنوا بالإنجيل)^{٤٣}، وقد ذكر اثنا عشرة مرة في الأصول اليونانية^{٤٤}، مما يبين أنه كان موجودا، ويختلف تماما عن باقي الأناجيل التي ظهرت بعد بعثة المسيح عليه السلام.

٢ - بين القاضي عبد الجبار أن النصارى اعتمدوا أربعة أناجيل، تعرف بالأناجيل القانونية، وقد نسبها إلى أصحابها، (إنجيل منها عمله يوحنا، وإنجيل منها عمله متى، ثم جاء بعدهما مرقس، فما رضي بإنجيلها، ثم جاء من بعدهم لوقا، فما رضي بتلك الأناجيل، فعمل إنجيلا آخر)^{٤٥}، وأربعتها هي الكتب ذات الشأن والسلطان والثقة بين النصارى، اختيرت من بين غيرها، لتصير الفيصل في تأريخ حياة السيد المسيح عليه

السلام وأقواله وشرائعه. وفي تاريخه لكتابتها يقدم يوحنا، ثم متى، ثم مرقس، ثم لوقا، وهو الرأي الذي لا يأخذ به النصارى، بل يجعلون أولها إنجيل متى ثم إنجيل مرقس، فإنجيل لوقا ثم إنجيل يوحنا، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مصدر ذلك؟ وقد تبين لي أن هذه الطريقة كانت معتمدة أيضا في القرون الوسطى، وإن الترتيب المتعارف عليه الآن ما هو إلا اختيار من بين اختيارات كثيرة كانت سائدة آنذاك^{٤٦}.

٣- لمّح القاضي عبد الجبار إلى ظاهرة الأناجيل المتوافقة (*Synoptic Gospels*)، فأربعتها (يتفقون في مواضع ويختلفون في مواضع، وفي بعضها ما ليس في بعض)^{٤٧}؛ سيما الأناجيل الثلاثة متى (*Mathew*) ولوقا (*Luke*) ومرقس (*Mark*)، وهذا ما صار يعرف عند علماء اللاهوت بالأناجيل المتوافقة (*Synoptic Gaspels*)^{٤٨}، وصار محل تساؤل عن أصله: هل هناك إنجيل أصل لها؟ أم هناك عدّة أناجيل لم تصلنا، أثرت في تكوين هذه الأناجيل المتوافقة؟! ولقد كانت الإجابة بنعم، وصار الاتفاق على تسمية هذا الإنجيل الأصلي بإنجيل (Q) (اختصار من الكلمة الألمانية *Quelle*)، والتي تعني (الأصل والنبع)، ولم تلبث أن تبلورت افتراضات كثيرة ونظريات عديدة حول محتواه ولعلاقته بالأناجيل الأربعة، وطرق أخذ الأناجيل عنه^{٤٩}.

٤ - إن ما قدمه القاضي عبد الجبار في هذا المقام من تحليل لمصادر المسيحية ومضامينها هو محاولة لم يسبقه إليه أحد من المفكرين المسلمين - فيما نعلم -^{٥٠}، استخدم فيها منهجا سماه منهج المخالفة في الأصول والفروع، وعدل عن الطريقة الكلامية؛ لما لم تلقَ بمثل هذه الأغراض المنهجية؛ فعرض لتطور العقائد النصارى ومصادرها، من عهد المسيح عليه السلام إلى القرن العاشر الميلادي؛ بدأ بتناول عقيدة المسيح عليه السلام كما أنزلت عليه، وبين أنه كان يبشر بالإنجيل الحق، ويكرز بشهادته: (الله ربي وربكم، وإلهي وإلهكم، فيشهد على نفسه أنه عبد مربوب، مدير مصنوع، كما يشهد عليهم أنهم كذلك، وأنه مثلهم في العبودية والضعف والحاجة؛ وذكر أنه رسول الله إلى خلقه، وأن الله أرسله كما أرسل الأنبياء قبله)^{٥١}. ثم لاتلبث

هذه العقيدة أن تتغير وتبدل، ليصير الإنجيل الواحد متعددًا، ويصير التوحيد تثليثًا، ويصير التنزيه تجسيدًا، ويصير التحسيد تأليهًا، ويقولون: (نؤمن بالله الآب الواحد، خالق ما يرى وما لا يرى، وبالرب الواحد يسوع المسيح عليه السلام بن الله، بكر أبيه، وليس مصنوعًا، إله حق من إله حق من جوهر أبيه الذي بيده أتقنت العوالم؛ وخلق كل شيء، من أجلنا معشر الناس، ومن أجل خلاصنا نزل من السماء، وتجسد من روح القدس ومن مريم البتول، وصار إنسانًا، وحبلت به مريم البتول وولدتها، وأخذ وصلب، وقتل أمام فيلاطس الرومي، ومات ودفن، وقام في اليوم الثالث - كما هو مكتوب -، وصعد إلى السماء، وجلس عن يمين أبيه، وهو مستعد للمجيء تارة أخرى للقضاء بين الأموات والأحياء)^{٥٢}. ويظهر من خلال هذا العرض مفارقة العقيدة النصرانية المعاصرة للقاضي لعقيدة المسيح عليه السلام، فهو موحد - حسب القاضي عبد الجبار -، بينما هو مثلث - حسب التصور النصراني -.

وقد نتساءل عن هذا التغيير والتعدد وأسباب نشأته؟

فيجب القاضي عبد الجبار: (إن دين المسيح عليه السلام وديانات الرسل عليهم السلام، لم تتغير، ولم تتبدل جملة واحدة، ولكن شيئًا بعد شيء، وفي كل عصر، وفي كل حين، حتى تكامل تغيرها، وما زال أهل الحق فيها يقلون وأهل الباطل يكثرون حتى غلبوا و مات الحق)^{٥٣}، وبذلك يقرر القاضي عبد الجبار كيفية دخول التغيير وزمنه وتبدل العقائد النصرانية وتعدد الأناجيل، حتى اختفى فيها الحق وصارت كما هي الآن، وهذا ما يرفضه النصارى، إذ يرون أنه أنزل على المسيح عليه السلام إنجيل، وما قرروه من عقائد في تسيحة الإيمان بمجمع نيقية هو ما اعتقده السيد المسيح عليه السلام وركز به، وهذا ما حاول أن يتبعه القاضي عبد الجبار بالنظر والنقد والتمحيص.

ثالثًا: نقد واضع الأناجيل

بين القاضي عبد الجبار أن الله أنزل على المسيح عليه السلام إنجيلًا واحدًا، فافترض وجوده بحكم منطلقاته القرآنية ومسلماته الإيمانية، لكنه ضاع بتفريط نصراني^{٥٤}، وعد

الأنجيل الحالية صدى له بينما هي أربعة الآن، ولذلك استنكر تعددها بقوله: (إنما عندهم أربعة أنجيل لأربعة نفر، كتب كل واحد منهم إنجيله في زمانه)^{٥٥}، بعد ضياع الإنجيل الحق في ظروف سياسية ثقافية معتمة^{٥٦}، بدأت تتبلور مع ظهور الاصطدام اليهودي النصراني مع الرومان؛ إذ لما بشر المسيح عليه السلام برسالته في مجتمعه، تبلورت مواقف اجتماعية مختلفة؛ بعضها متبع للمسيح مقتنع به، وبعضها غير مقتنع، ومن اتبعوه بقوا يقيمون عباداتهم مع اليهود في كنائسهم وبيعهم، والاحتدام قائم بينهم في شأن المسيح عليه السلام، وتطور فصار مضايقات فادحة^{٥٧}. فكان النصراني يشكون أمرهم إلى ملك الروم، فيجيبهم أنه بينما وبين اليهود عهد ألا تغير أديانهم، ولا تتدخل في أمورهم. وقد دام هذا الأمر على هذا الحال والنصارى يسترحمون الملك، ويشكون اليهود إليه، مبدئين لهم الضعف^{٥٨}. فاقترح عليهم الملك، أن يتركوا دين اليهود ويفارقوه إلى دين الروم، يريدون أن يخرجوا من السلطان اليهودي ليصيروا في المجتمع الرومي^{٥٩}.

فاختلفت ردود النصراني على هذا الاقتراح، فمن كان يدين بدين المسيح عليه السلام وفيه ميل إلى الثقافة الرومية، قبل وقال: نفعل. فطلب منهم الملك أن يأتوا بأصحابهم جميعاً، ويحضروا كتابهم الإنجيل معهم^{٦٠}، وهو الأمر الذي رفضه أتباع المسيح عليه السلام حقاً، وقالوا: (بئسما صنعتكم، ولايحل لنا أن نمكن الروم الأنجاس من الإنجيل، وقد خرجتم أتم عن الدين بإجابتكم الروم، ولايحل لنا مخالطتكم، بل وجبت البراءة منكم، ومنعكم من الإنجيل؛ فوقع الخلاف بينهم واحتدم، فاستجار النصراني أصحاب الروم بملك الروم فنصرهم، فاستتر أولئك من الروم، وفروا من البلاد إلى بوادي الموصل وجزيرة العرب، فتبعهم الملك برجاله فقتلهم، وحرقتهم؛ وكان أن ضاع الإنجيل^{٦١}. وبذلك حاول القاضي عبد الجبار أن يعيد كتابة تاريخ الكتابات المقدسة النصرانية وظروفها التاريخية، مبينا أن النصراني قد أضاعوا إنجيل المسيح عليه السلام بتقصير منهم، بل وبتآمر مع السلطة الرومية.

ولقد بين القاضي عبد الجبار أن النصارى، أصحاب الاندماج، اجتمعوا، وتشاوروا فيما يعارضون به عن الإنجيل الضائع، فاستقر رأيهم على أن ينشئوا إنجيلا، وهنا تحضر فكرة المثال الأنموذج، فقالوا: إنما التوراة مواليد الأنبياء وتواريخ أعمارهم، فنبئ الإنجيل على ذلك. (فذكر كل واحد ما حفظه من الإنجيل الأصلي، وما رووه عنه، وما تحدثت به النصارى عن المسيح عليه السلام)^{٦٢}، وكان فيهم من يعرف أمورا كثيرة عن الإنجيل الحق، ولكن أمسكوا لتتم رئاستهم، وتوالت الكتابة عبر أزمنة متعاقبة^{٦٣}، و(كتب كل واحد منهم إنجيله في زمانه)^{٦٤}، وهكذا كثر عددها عبر مرور الزمن، (فكتب قوم إنجيلا، ثم أتى من بعدهم قوم، فكتبوا إنجيلا آخر، وهكذا كتبوا عدة أناجيل)^{٦٥}، وجاء آخرون، فما رضوا بكتابتهم، فقاموا بجمع ثان وتأليف جديد، وهكذا (لم تزل تنقل وتختصر حتى بقي منها أربعة أناجيل لأربعة نفر)^{٦٦}؛ (إنجيل منها عمله يوحنا، وإنجيل منها عمله متى، ثم جاء بعدهما مرقس، فما رضي بإنجيلها، ثم جاء من بعدهم لوقا، فما رضي بتلك الأناجيل، فعمل إنجيلا آخر، وكان عند كل واحد من هؤلاء أن صاحبه الذي تقدم وعمل إنجيلا أنه قد ضبط أشياء وأخل بأشياء، [...]؛ فرآه مقصرا فعمل إنجيلا هو عنده أصح من إنجيل صاحبه وأقرب إلى الصحة)^{٦٧}. ولم تصر الأناجيل الأربعة قانونية إلا في مجمع نيقية الذي أشرف عليه الإمبراطور الرومي، والذي كان قلعا بخصوص انتشار المسيحية تشتت اتباعها، الأمر الذي لا يندر بتمزق الملك، لم يلبث أن تمكن أتباع عقيدة التثليث من استمالة الإمبراطور وكسب الغلبة فأزالوا الموحدين من على وجه الأرض، (فأخذها وعمل عليها وأخذ الناس بها، فمن لم يقبلها قتله، وحصل من كان على دين المسيح عليه السلام في كل مكرود، وأخذوا بتعظيم الصليب وأكل الخبز وديانات الروم)^{٦٨}، وهكذا تم اختيار الأناجيل الأربعة وتجميعها بناء على عقيدتها وأحرقوا كل الأناجيل الأخرى التي نسبت إلى

الأربعة ظنا وتخميننا كما رأينا؛ فهم (لا يعلمون ولا يدرون منهم ولا معهم في ذلك إلا الدعوى فقط)^{٦٩}.

ويشير القاضي عبد الجبار إلى أن إعادة الكتابة دليل عدم جودة ما سبق، فالكتابة لم يعيدوا كتابة الأناجيل، إلا لأنهم قد أدركوا أن الذين سبقوا بالكتابة لم يجيدوا، ولم يفوا بالغرض المراد، فكان عند كل واحد من هؤلاء، أن صاحبه الذي تقدم وعمل إنجيلا أنه قد ضبط أشياء وأحل بأشياء، وغيره أعرف وأضبط، ولو كان من قبله قد ضبط وأصاب، لما احتاج أن يعمل هو إنجيلا آخر غير إنجيل صاحبه)^{٧٠}، مما يبين أن الكتابة الإنجيلية اجتهاد في اختيار الموضوع، واجتهاد في الأسلوب، واجتهاد في التركيب؛ ولذلك اختلف التعبير البشري، واختلفت الأناجيل، واندرست الكلمة الإلهية.

وتصور القاضي عبد الجبار لوجود الإنجيل الأصلي، أضاعه النصارى تفريطا، فصار أقوالا تتناقله الألسنة، لم تلبث أن ظهرت الأناجيل المتعددة تحاول تجميعه، ليؤسس نظرية المصدر المشترك للأناجيل الأربعة، وكذا نظرية إنجيل الأقوال المنبثق عن إنجيل المسيح عليه السلام، وليس القاضي عبد الجبار بدعا في ذلك، فقد صار الآن من فرضيات البحث العلمي المدعومة، وجود إنجيل في العهود الأولى، قد يكون إنجيل المسيح عليه السلام^{٧١}، بدليل ما ورد في الأناجيل القانونية من إشارة إلى إنجيل، ومن ذلك قول متى: (وكان يسوع يطوف أنحاء الأرض جاليليا (الجليل)، يعلم الناس الصلاة، وينقل إليهم بشارة إنجيل ملكوت الله)^{٧٢}، وتكرر ذلك مرارا منه في مواضع من الأناجيل الحالية^{٧٣}، وما البشارة المشار إليها هنا سوى الإنجيل الأصلي.

إن الأناجيل الأربعة في نظر القاضي هي كتابة بشرية، وليست تزيلا إلهيا، واختلاف الأناجيل يبطل الاحتجاج بها ويؤكد اختلاف مصادرها^{٧٤}. وإلا، فكيف يمكن أن يكون إنجيل واحد لعيسى المسيح عليه السلام، بينما هي أربعة أناجيل الآن؟ إن ذلك مرفوض في نظر القاضي عبد الجبار لما تقرر في علم الكلام عدم الاعتراف بأي ظهور للبعد البشري في الوحي نفسه، فما الوحي سوى كلام الله^{٧٥}.

إن هذا الاعتراض سيبقى مطروحا على الفكر النصراني بلا جواب إلى الوقت الراهن، حيث حاولوا الاستعانة باللسانيات الحديثة للإجابة على ذلك، ليستبدلوا مفهوم الوحي الكامل (لفظا ومعنى). بمفهوم الوحي الناقص (المعنى فقط)، ويصير معناه التعبير البشري عن القصد الإلهي بألفاظ بشرية. ولا يخفى ما في ذلك من تلفيق، إذ كيف يفصل بين اللفظ والمعنى؟ وهل يمكن أن تقوم المعاني من غير ألفاظ؟ وهو الأمر الذي ترفضه اللسانيات نفسها؛ ولذلك فلا جرم أن رفض القاضي عبد الجبار الاحتجاج بالأناجيل^{٧٦}.

ولا يخفى أن الاعتراف بوجود بعد بشري في الكتاب المقدس له أبعاد خطيرة على المستوى العقدي، فهو يجعل الخطأ ممكنا في نصوص الوحي لما كان من صفات البشر، كما يجعل الوحي امتدادا عاديا للتاريخ، بل يجعل للتاريخ جذورا في الوحي، وهذا ما يسقط مفهوم الوحي من أساسه، فكيف يكون وحي، وهو استمرار عادي للتاريخ؟؟ ولا شك في أن تقرير القاضي لوجود بعد بشري في الوحي والأناجيل هو عين ما رفضه الفكر المسيحي قديما، ولم يصر مستستاغا لدى بعضهم إلا حديثا، تحت ضغوط البحث العلمي ابتداء من القرن السادس عشر، بينما الأمر جلي وواضح في النص القرآني والفكر الإسلامي بمختلف مراحلها، فلهم السبق في ذلك، ولم يكن النقد الغربي للمسيحية ليتبلور على أيدي أمثال اسبينوزا وفلهاوزن في العهود الحديثة، لولم يتعلموا على أيدي هاتيك النفحات الإلهية والدراسات الإسلامية^{٧٧}.

وبالمقارنة مع الدراسات النقدية المعاصرة يتأكد أن نتائج القاضي عبد الجبار تتفق معه في نقاط عديدة، أشير إليها كمايلي:

١- تنفي الدراسات المسيحية المعاصرة^{٧٨} كتابة السيد المسيح للأناجيل كما نفاها القاضي عبد الجبار من قبل، كما توافقه على عدم صحة نسبة هذه الأناجيل إلى أصحابها المزعومين وجهالتهم، ويصنفها النقد المعاصر ككتابات أدبية التي اهتمت بتأسيس فكر ديني جديد^{٧٩}، ككتاب زرادشت و ماني وغيرهم^{٨٠}. وهي من الكثيرة

بحيث لا يمكن إحصاؤها، إلا أن أهمها على الإطلاق الأناجيل الأربعة، متى (Mt) ومرقس (Mk) ولوقا (Lk) و يوحنا (Jh). وتعد أربعها أقدم نص يوناني وصلنا من العهد المسيحي الأول^{٨١}، إلا أنها لم تصر كلا متكاملًا إلا بعد أكثر من قرن من بعثة المسيح عليه السلام، كما أن الترجمة المسكونية لها ترجع إلى سنة ١٧٠م تقريبًا، ومن ذلك العهد صارت عمدة الأدب الكنسي^{٨٢}.

٢- توافق الدراسات المسيحية المعاصرة القاضي عبد الجبار على أن كتابة الأناجيل التاريخية لم تبدأ إلا بعد نهاية المسيح بعمدة زمنية، والراجح في النقد المعاصر أنه بعد قرن من الزمن من نهايته عليه السلام على أقل تقدير؛ لأن التاريخ لا يبين عن شيء إلا بعد القرن الأول من المسيح عليه السلام، وتحديدًا بعد سنة ١٤٠م^{٨٣}. تولى ذلك أتباع غيورون، بذلوا النفس لتتم كتابة ما بداهم من أخبار المسيح عليه السلام ومشاهداته وأقواله وخطبه، سجلوا فيها ما رأوه جديرًا بالاهتمام، دون التفات إلى التحقيق التاريخي، تذكرًا وتأسيا به وتأولًا، فقد كانوا على يقين من أنه هو المسيح المنتظر الذي بشرت به التوراة من قبل^{٨٤}؛ وهذا ما يشرحه جني بيير بقوله: (دفعهم هذا اليقين إلى البحث عن معان عميقة لمراحل حياته المتواضعة، ونجاح دعوته المحدودة وطريقة تعذيبه الرهيبة، ودفعهم كذلك إلى أن استخرجوا التعاليم و التنبؤات من أقل الحوادث والأحاديث شأنًا، وأن طبقوا على أستاذهم كل نصوص التوراة التي قيل أنها تتعلق برسول يهود المبارك الموعود)^{٨٥}.

٣- يوافق بعض النقاد المعاصرين ما ذكره القاضي عبد الجبار من أغراض لكتابة الأناجيل، وأن تدوينها قد تبلور لغرض ديني، وبدافع تقوى، يقول جني بيير: (فقد كان خيالهم، بدافع تقوى، يزين الأحداث و يصبغها في إطار من التعليقات والإضافات التي يفرضها بطريقة ما، وكأنها من لوازم سيرة عيسى المسيحية، و استرسلوا في سذاجتهم وبساطة مشاعرهم، فأصبحوا لا يفرقون بين الخيال والذكريات والحقيقة)^{٨٦}، وليس مجال من الأحوال إنجيل المسيح عليه السلام، وإن كانت تستقي عناصر منه ومن حياته

وأقواله ومشاهداته وأمثاله عليه السلام ، مع إضافات أضفوها على السيرة المسيحية، أعطت لها معنى ودلالة. ولذلك، فالفهم الحقيقي للمسيح التاريخي لا يمكن أن يتم إلا يعد تفكيك الأحداث من التأويل الدخيل^{٨٧}.

٤- تؤكد الدراسات المعاصرة نتائج القاضي عبد الجبار حول المقارنة بين الأناجيل القانونية الأربعة، ووجود عناصر مشتركة بينها، سيما ما بين متى ومرقس ولوقا، ولذلك فقد سميت بالأناجيل المتوافقة (*Synoptic Gospels*)، وثلاثتها تختلف اختلافا كبيرا وجوهريا مع رابعها يوحنا^{٨٨}، وهذا ما يوحي بأنها تستقي من مصدر مشترك، قد يكون ضربا من الأدب الديني الشفوي، الذي يسرد شيئا من أخبار المسيح عليه السلام بتقنيات خاصة، ومهما يكن فقد صار محل اهتمام دراسات علمية حديثة ومعاصرة، بدء من هولتزمان مع المنهج التوثيقي، مروراً بالمنهج التكويني مع بيتلمان (*Buthman*)، لتتطور بعد ذلك الدراسات النقدية، ناهجة المنهج التاريخي مع ديفور (*Dufour*) وغيرهم^{٨٩}.

٥- تتفق الدراسات المعاصرة مع القاضي عبد الجبار في اعتماد الأناجيل الأربعة على مصادر وأصول ضاربة في القدم، (كتب قوم إنجيلا، ثم أتى من بعدهم قوم، فكتبوا إنجيلا آخر، وهكذا كتبوا عدة أناجيل)^{٩٠}، جاء آخرون، فقاموا بالجمع بالتأليف بينها، جمعا واختصارا، و(لم تزل تنقل وتختصر حتى بقي منها أربعة أناجيل لأربعة نفر)^{٩١}؛ ولم تستند إلى روايات شهود عيان، بل إلى رواة مجهولين لم يسمعوها مباشرة من المسيح عليه السلام ، رووا عنهم بعد مرور عقود على وقوع الأحداث^{٩٢}، كما رووا عن تلك الأناجيل التي لم تعترف بها الكنيسة، ووصفتها بأنها غير القانونية (*APOCRYPHAL*)، والتي يربو عددها على المائة، بعضها تلخيص لبعض واقتباس، وبعضها لا يعرف محتواه، وبعضها الآخر ضاع في مرحلة الاضطهاد والتعذيب التي تعرض لها النصراني في عهد نيرون سنة ٦٤م^{٩٣}، وفي عهد تراجان ١٠٦م^{٩٤}، ثم في عهد ديسيوس (٢٤٩-٢٥١م)^{٩٥}، وفي عهد دقليانوس سنة ٢٨٤م، حيث نال المسيحيون ما نالوا من ألوان التعذيب والحرق، وغير ذلك من فنون التعذيب. ومهما فيمكن لكل إنجيل من أناجيل الأبوكريفا

طابعه الخاص^{٩٦}، والذي غالبا ما يخالف الأناجيل الأربعة، مما جعل الكنيسة تعدها أناجيل مزورة غير قانونية، وقضت عليها بالحرق^{٩٧}.

٦- تتفق الدراسات المسيحية المعاصرة مع القاضي عبد الجبار حول وجود إنجيل أقوال، حوى أقوال السيد المسيح عليه السلام ووصاياه، كان ينقل مشافهة، ثم ظهرت كتابات عرفت الأناجيل، تنقل ما وصلها، (ذكر كل واحد ما حفظه من الإنجيل الأصلي، وما رووه عنه، وما تحدثت به النصارى عن المسيح عليه السلام، وكان فيهم البعض ممن يعرف أمورا كثيرة عن الإنجيل الحق)^{٩٨}، ودليل الدراسات المعاصرة وجود التماثل بين الأناجيل الثلاثة متى، مرقس، ولوقا في المعنى، والتقارب في الأسلوب، والتوافق في الاستشهاد بالعديد من أقوال السيد المسيح عليه السلام، كما يظهر من البيان [رقم ١]، وهو الأمر الذي ليس له تفسير سوى من التفسيرات الممكنة التالية: احتمال اعتمادها على نفس المصادر، واحتمال نقل بعضها من بعض، واحتمال الجمع بين الاحتمالين الآنفين، وهو قول أكثر الباحثين في هذا المجال^{٩٩}.

النواد	Mt	Lk	Mk
Mkm	Mtm (%٩٠)	Lkm (%٥٠)	Mk
Mt∩Lk∩Mk		%٥٠	الياد ١

كما يظهر من المقارنة بين الأناجيل الأربعة القانونية أن كلا من متى ولوقا قد اعتمدا على سفر مرقس، بدليل التوافق في المواد المقتبسة من مرقس، والاختلاف فيما عدا ذلك^{١٠٠}، ودليل توظيف كل منهما لمواد منه؛ فقد وظف لوقا حوالي النصف (%٥٠) منه، بينما وظف متى من مواده حوالي تسعين بالمائة (%٩٠) بنفس الترتيب^{١٠١}. وحينما يختلف متى ولوقا فيما بينهما، فإن أحدهما يقتفي ترتيب مرقس^{١٠٢}. ثم ثلاثتها متى ومرقس ولوقا تتفق في مواد كثيرة تقارب الخمسين بالمائة (%٥٠)، مما يوحي أن مرقس هو الأول وهو المصدر^{١٠٣}، طالما ليس في إنجيل

مرقس ما يميزه عن متى ولوقا، فضلا عن أنه مختصر بالنسبة إليهما؛ لذلك فالأخرى أن يكون إنجيل مرقس هو الذي أثر في الإنجيليين الآخرين^{١٠٤}.

ومن جهة أخرى، فقد أثبتت المقارنة أن إنجيلي متى ولوقا متشابهان أيضا في الأجزاء الأخرى عدا ما سبق ذكره، سيما ما تعلق بأقوال وتعاليم المسيح عليه السلام^{١٠٥}. وبما أن المؤرخين يذكرون أن كلا منهما قد كتب إنجيله منفصلا عن الآخر، فقد استنتجوا أن الإنجيل الأصلي كان سفرا غير قصصي، حوى أقوال المسيح عليه السلام دون السير، يمكن تسميته باسم سفر الأقوال (*Gospel of Sayings*)؛ أي أقوال المسيح عليه السلام، ورمزوا له بحرف Q (من الألمانية Quelle بمعنى الأول، أو المصدر). وهذا الإنجيل كان مستند كل من متى ولوقا في تدوين إنجيليهما^{١٠٦}. ويتعزز هذا الفرض بما روي أنه كان يوجد عند نصارى القدس إنجيل خاص، مدون بالعبرية يدعى بسفر النصارى^{١٠٧}، مما دعا إلى إعادة بناء إنجيل الأقوال مرة أخرى، استخراجا من الإنجيلين؛ لما لم توجد نسخة عينية منه. ومهما يكن، فهذا الإشكال جعل الباحثين يقيمون نظريات حول مصادر هذا الاتفاق، بين قائل بنظرية المصدرين، وقائل بنظرية أولية متى، قائل بنظرية المصدرين المصححة، وغيرها^{١٠٨}.

ولقد تطورت دراسات الكتاب المقدس بالعثور على مخطوطات قمران (*Qumran*)

(*Scrolls*)^{١٠٩}، ومخطوطات نعج حمادي (*Nag Hammadi Manuscripts*)^{١١٠}

سنة ١٩٤٥م، وتقوى بهذه الأخيرة احتمال وجود إنجيل أصلي (Q)، لما عثر على إنجيل توماس (*Thomas Gospel*)، الذي دون في نفس الفترة التي دونت فيها الأناجيل القانونية. إنجيل مدون باللغة القبطية، حوى أقوالا للسيد المسيح عليه السلام، ولم ترد فيه سيرته، كما هو معهود في الأناجيل القانونية والآبوكريفية اللاحقة، إذ ليس فيه إلا القليل من الحوار، وليس فيه أي إشارة إلى آلام المسيح عليه السلام ولاهوته. كما أنه يتفق في مضامينه مع إنجيل الأقوال (Q)، في حوالي أربعين بالمائة منها (٤٠%)^{١١١}؛ مما يقوى فرضية وجود إنجيل أصل أول، قد يكون هو إنجيل المسيح عليه السلام.

٧- يتفق النقد المعاصر مع القاضي عبد الجبار على أن وجود إنجيل أول يسميه القاضي الإنجيل الحق، وبسميه النقد المعاصر بإنجيل الأقوال، ويرمزون له بحرف (Q)، و يفترضون أنه كان متداولاً بين أوائل النصارى، حوالي ٥٠ عاماً الأولى من القرن الأول^{١١٢}، أي قبل ظهور القديس بولس بلاهوته الجديد، ويتفقون مع القاضي على أن مضامينه تختلف عن مضامين الأناجيل الأربعة، إذ يظهر من أقوال المادة المستخرجة من إنجيل الأقوال (Q) أن لاهوتها يختلف عما تقرر في مجامع المسيحيين لاحقاً؛ فليس فيه تأليه ولا تثليث ولا تجسيد ولا فداء ولا صلب، وإنما هو المسيح عليه السلام عبد الله ورسوله إلى قومه، يذكرهم بالله، ويدعوهم إلى توحيده وتزيهه و التمسك بالتوراة، والتوبة إليه^{١١٣}.

ومثل هذه الأبحاث كثيرة في كتب المسيحية الغربية ومواقعها، وتنهض دليلاً على وجود إنجيل أصلي مفقود، صارت تعرف بالإنجيل الضائع (*The Lost Sayings Gospel Q*)^{١١٤}، وانظر إلى التسمية (إنجيل الأقوال) تلغيه نفس الوصف وظفه القاضي عبد الجبار. نقل منه كتبة يونانيين لا يعرفهم أحد، متى عاشوا ومتى ماتوا وما هي أسمائهم وغير ذلك من مجاهيل لاداعي لذكرها هنا^{١١٥}، وهذا ما يجعلنا نرى في دراسات القاضي عبد الجبار سبقا في البحث ومجارة فائقة للأبحاث الحديثة، لم يكن ليحقق ذلك لو لم يهتد بقبس من القرآن العظيم، وسبحان الله العظيم.

ومهما يكن، فإن القاضي عبد الجبار يؤكد أن إنجيل الأقوال هو أثارة من أقوال المسيح الأولى، يسميها بإنجيل المسيح عليه السلام. بينما النقد المعاصر يخالف في ذلك ويرى أنه لا وجود له، وهو أمر مازلت أستعربه كثيرا، وأرى فيه تحيزاً، لأنه قد ورد أكثر من عشرة مرات في الأناجيل القانونية أن السيد المسيح عليه السلام كان يبشر بالإنجيل^{١١٦}، فما هو هذا؟ أليس هذا دليل على وجود شيء يسمى إنجيل في حياة السيد المسيح عليه السلام، فقد مع مرور الزمن، مما يثبت أن هذه النصوص الإنجيلية تؤكد رأي القاضي عبد الجبار، وتبين كيف النقد المعاصر وتحيزه.

رابعاً: أسانيد الأناجيل

تنسب الأناجيل الأربعة إلى متى ومرقس ولوقا ويوحنا على التوالي، وتعد من أشهر الأناجيل التي كانت متداولة في العصر المسيحي الأول، والتي أبطها مجمع نيقية عام ٣٢٥م، برعاية الإمبراطور البيزنطي قسطنطين الكبير، حيث تقرر اعتماد هذه الأربعة فقط والاعتراف بقانونيتها (*Canonical Gospels*)، وإحراق الباقية وعدها غير القانونية (*Apocryphal Gospels*)^{١١٧}.

وقد خص القاضي دراسة الأسانيد الواصلة بين المسيح عليه السلام وبين النصارى في وقته بكبير عناية وبحث في ضوء منهجه التوثيقي، ووظفها كمدخل نقدي لها بوصفها معرفة تاريخية، ولذلك تعالج في نظره كما تعالج الأخبار، والتي لا يمكن أن تكون إلا متواترة أو آحاد: متواترة النقل، يرويهما جمع من العدول الثقات عن جمع مثلهم إلى المصدر، أو آحاد يرويه القليل من الرواة عن مثلهم. والمتواتر يفيد المعرفة بذاته، والآحاد لا يفيدها إلا إذا كان رواه ثقة وعدول^{١١٨}، كما أن المتواتر يفيد اليقين، بينما الآحاد لا يفيد إلا الظن فقط، ولذلك فهي في نظر القاضي عبد الجبار في لا يقبل فيها إلا المتواتر هي الأصول والعقائد خلافاً للمتواتر، أما غيرها من الفقهيات، فيقبل فيها المتواتر والآحاد الصحيح^{١١٩}.

ولذلك، فقد درس القاضي عبد الجبار احتمال كون الأناجيل متواترة أو آحاد، وتبين له أن علم النصارى بما ظني، فقد قال الله تعالى: ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ، وَمَاقْتُلُوهُ وَمَا صَلَّبُوهُ وَلَكِنْ شَبَّهَ لَهُمْ، وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ، مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ﴾^{١٢٠}. فليس ثمة يقين ولا سكون نفس^{١٢١}؛ أي أنه ليس لديهم علم بما يقولون، ولكنهم يظنون الظنوننا، فقد صدق بعضهم بعضاً عن حسن ظن؛ إذ قد تجتمع الجماعة الكبيرة، فتصدق المخبر الواحد من طرق حسن الظن بخبره، فإن صدق فيما أخبر به كانوا صادقين، وإن لم يعلموا صدقه، وإن ظنوا أن اعتقادهم لذلك علم^{١٢٢}، ولا عبرة بادعائهم، وإنما العبرة بالبرهان، وهذا ما يثبت به القاضي عبد الجبار صدق الرسول عليه السلام في جزمه بعدم علم النصارى بما يقولون؛ لأن (من

تأمل علم بعقله أن الأمر كما قال عليه السلام ، لا كما قالوا، لأن تلك الجماعات لو كانت شاهدت ذلك وعلمته لكان من لقيهم و سمع منهم في مثل حالهم في العلم بذلك، فكان كل من النصرارى و اليهود وكل من سمع ذلك منهم عالم بذلك، فكنا نكون في مثل حالهم في العلم بذلك، ألا ترى أنه لما أخبرناهم بقتل حمزة وجعفر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم شاركونا في العلم بذلك، وصارت حالهم في ذلك مثل حالنا، فلما رجعنا إلى أنفسنا، لم نجدنا عالمين مع مخالطتهم، وكثرة سماعنا منهم، علمنا أنهم ليسوا بذلك عالمين، وأن اعتقادهم لذلك ليس بعلم، فهذا الدليل علمنا صحة دعواه عليه السلام وكذب دعواهم في أنهم بذلك عالمين^{١٢٣}. ويتبدى من هذا التحليل أن دعوى تواتر أسانيد الأناجيل هي باطلة في نظر القاضي عبد الجبار؛ لأنها قد تميزت بخصائص سنديّة، وهي:

١- أن عدم علمنا بوقوع ما يذكرون هو دليل على عدم تواتر صحة عقائدهم .

٢- أن عدم علم الأمم بما تذكره الأناجيل هو دليل على عدم صحتها .

٣- أن روايتها لم تتم تواترا.

ويربط القاضي عبد الجبار هنا بين عدم تواتر التعديل وعدم علمنا بذلك؛ كأن العلاقة بينهما علاقة سبب ومسبب، وليس ذلك بلازم، إذ قد توجد أخبار متواترة عند أمم لا تعلمها أمم أخرى، وأخبار واقع معين لا تنقل إلى واقع آخر، بدليل الحس والمشاهدة، وهذا لا يعني صحة تواتر الأناجيل؛ إذ بطلان الدليل لا يؤدي إلى بطلان المدلول. ولقد كان يكفي التأكيد على انقطاع الأسانيد، وعدم انتشار رواياتها.

ومهما يكن، فقد أكد القاضي عبد الجبار على بطلان تواتر الأناجيل؛ لأنه (به تَعْلَم بطلان دعاوي النصرارى في ادعائهم قيام المسيح عليه السلام من قبره، وأنه عليه السلام أقام معهم بعد قيامه من قبره أربعين يوماً ثم صعد إلى السماء وهم يرونه)^{١٢٤}.

ولما تأكد القاضي عبد الجبار أن احتمال رواية الأناجيل بالتواتر باطلة، انبرى ليحقق في احتمال كونها أخبار آحاد صحاح، بالنظر في الأسانيد ورواها من ثلاث جهات متكاملة، كل واحدة تبني على الأخرى؛ للوصول إلى الحكم على روايته وأهليته للرواية

وقبول شهادته؛ أولهما جهة العدالة، وثانيهما جهة الضبط؛ لأن الرواية أمر جليل ينبغي التحفظ فيه، ولا يقبل إلا المعروفين بالعدالة والضبط؛ أي (من اجتنب الكبائر والكذب والمستخفات من المعاصي والمباحات) ١٢٥؛ والتأكد من أنه يتصف بالصفة التي تُلزم صاحبها المحافظة على أوامر الدين ونواهيها، وأعراف المجتمع وعاداته وتقاليده، وهذا ما لا بمعرفة هوية الراوي، وصدقه وأمانته في القول والأداء، (وإن كان لها ظاهر أن يعتمد عليها، وإلا لزم اختبارها) ١٢٦، بطريقة تزيد النفس اطمئنانا إلى أمانة المخبر وصدقه ١٢٧، وكل ما لا يخرج عن أن يكون أمانة ١٢٨.

وثالث الجهات المعتبرة في دراسة الأسانيد عند القاضي عبد الجبار هي الاتصال؛ (لأن من حدث عن غيره بما لا يعلم أنه قد سمع منه، إما على جملة، أو تفصيل فهو مقدم على قبيح لا يحل منه ذلك، كما لا يحل منه لو علمه كذبا) ١٢٩؛ ذلك أن السند رواة يروي بعضهم عن البعض بصيغ تحمل مختلفة، فيلزم التأكد من تحملهم المباشر، وعدم انقطاع أسانيدهم ١٣٠. وبتطبيق القاضي عبد الجبار لهذه المقاييس على الأناجيل، تبين له أن الكتاب الأربعة مجهولون والباحثون (لا يعلمون ولا يدرون منهم ولا معهم في ذلك إلا الدعوى فقط) ١٣١، ولا يمكن اعتمادهم؛ لأنهم غير معروفين الهوية، والراوي لا يعتد به ما لم تعرف هويته وروايته؛ لأن الرواية (بمترلة سائر ما يجب أن يحترز الإنسان فيه؛ لأن من حدث عن غيره بما لا يعلم أنه قد سمع منه، إما على جملة، أو تفصيل فهو مقدم على قبيح لا يحل منه ذلك، كما لا يحل منه لو علمه كذبا) ١٣٢. ويخلص القاضي أن هؤلاء الرواة الأربعة لا يتوفرون على المقاييس الفنية التي تطلب في الراوي، والتي يلخصها البيان أدناه [رقم ٢]. ولذلك فلا يجوز أن ندين بروايتهم للأناجيل، ولأنهم مجاهيل ١٣٣. لقد تعامل القاضي عبد الجبار مع الأناجيل على أنها معرفة خبرية، متن وسند في الآن ذاته، وهذا ما يستوجب تتبع الاتصال والانقطاع، وتبعية المخالفات والشواهد والاعتبار وتوثيق رواة الخبر، حتى يمكن الحكم على الخبر. ولم يلبث أن ظهر له بالتطبيق أن الأناجيل منقطعة الأسانيد بين التلامذة الأربعة والمسيح عليه السلام، لما تأكد أنه لا يعرف للتلامذة الأربعة تلمذ على يد المسيح عليه السلام، ولا عن الذين رأوه وأخذوا عنه، ولا يعرف لهم إسناد، مما يجعل روايتهم منقطعة،

ودليله، أن لوقا قال: (مخاطبا الذي عمل له إنجيله، وهو آخر ما كتب من الأربعة: (عرفت رغبتك في الخير والعلم والأدب فعلمت هذا الإنجيل لمعرفتي ولأني كنت قريبا إلى الذين خسلموا الكلمة ورأوها) ١٣٤، فيوظف هذا النص ليستتج أمرين: أولهما: أنه رأى من رأى المسيح عليه السلام، وثانيهما: أنه لم ير المسيح عليه السلام ١٣٥، ومع ذلك فقد ذكر أن إنجيله أولى من إنجيل غيره، ومع ذلك، فقد صرح بأنه لم ير المسيح عليه السلام، مما يدل على أن كتاب الأناجيل الآخرين لم يروا المسيح عليه السلام، وهو البرهان في نظر القاضي عبد الجبار على هدم ثبوت سماعهم وبالتالي اتصال أسانيدهم.

ولما كان الرواة مجهولي الهوية، مجهولي الحال، أسانيدهم منقطعة، فلا جرم أن حكم عليها بالانقطاع و بالترك. ويمكننا تلخيص نتائجه دراسته لأسانيد الأناجيل في الجدول التالي:

الرواة	التحصيل	الاتصال	السند
متى	مجهول	منقطع	متروك
مرقس	مجهول	منقطع	
لوقا	مجهول	منقطع	
يوحنا	مجهول	منقطع	

البيان رقم ٢

إن دراسة أسانيد الأناجيل معيار نقدي احتكم إليه القاضي عبد الجبار في تقييم سلوك الراوي وسيرته الأخلاقية الدينية والروائية، وتحديد مدى الاطمئنان لرواياته، آخذا بعين التقدير كلا من الدين، والأخلاق، والأعراف معا. وهذا ما يميزه عن النقد الغربي المعاصر للكتاب المقدس، الذي اعتمد في نقد الروايات على نقد سماد نقدا خارجيا ١٣٦، وهو بذلك يرفض ما يعول علماء الكتاب المقدس المعاصرين عليه من روايات مجاهيل، ووجادات عثروا عليها ١٣٧، ليصيروا منها شاهدا نقديا، له اليد الطولى في الحكم على صحة الكتاب ونقده ١٣٨، وأن لهم ذلك؟

ويظهر من تتبع طريقة تحليل القاضي عبد الجبار أنه قد استنهم منهم عنوم الحديث في تأسيس رؤيته النقدية للأناجيل الأربعة، وتحليل ما اعتمده النصارى كحجة لقبول الأناجيل وتصحيحها، وهذا ما يثبت أن لعلوم الحديث مجالات تطبيقية أخرى غير المشهورة، مازالت لم تكتشف لحد الآن.

وما توصل إليه القاضي عبد الجبار ليسا بعيدا عما قرره الخدثون من النقاد في هذا المجال، سيما بريس ماتزجر (Bruce Metzger)^{١٣٩}، وباري سميث (Barry D. Smith)^{١٤٠}، الذين يؤكدون أن كتاب الأناجيل الأربعة مجهولون^{١٤١}. وكذا أعلام ندوة السيد المسيح (Jesus Seminar)، والذين يزيد عددهم عن المائتين والثمانين^{١٤٢}، وغيرهم ممن تبينوا أنه لا يمكن التأكد من صحة نسبة محتويات العهد الجديد إلى مؤلفيها، باستثناء رسائل القديس بولس. أما الأناجيل فهي في نظرهم كانت متداولة مجهولة المؤلف، وبقيت كذلك إلى حوالي العام ١٨٠م؛ يتناقلها الناس مع أسفار كثيرة أخرى، ولم يكن ذلك غريبا، فقد كانت جهالة المؤلف في ذلك العصر دليلا على الرفعة والموثوقية والمعرفة، فتكتب الأسفار والرسائل وتنسب إلى شخصيات موقرة كالأنبياء والرسل، دون أن يعد ذلك غشا في نظرهم أو تدليسا؛ ولذلك قالوا "الإنجيل المنسوب إلى لوقا" ولم يقولوا "إنجيل لوقا"، وقالوا "الإنجيل المنسوب إلى متى"، ولم يقولوا "إنجيل متى"، وهكذا دواليك مع باقي الأناجيل^{١٤٣}، فليست النسبة سوى اسم اختير لتعيين الإنجيل الذي يشار إليه، وترويح له في السوق، دون اعتقاد أن مؤلفه هو ذلك الشخص بعينه^{١٤٤}.

كما كان شائعا بين مؤلفي الأناجيل اقتباس نصوص من الترجمة السبعينية اليونانية للعهد القديم، وإعادة كتابتها، وصياغتها وتعديل أجزاء منها، وتحديث النصوص اليهودية القديمة، وإدراجها ضمن نصوص الأسفار المسيحية، لتصير دليلا على صحة المعتقد، وبرهانا على تحقق نبوءة معينة ومطابقتها لأحداث عصرهم، فيبدو العهد الجديد تحقيقا لنبوءات العهد القديم^{١٤٥}. ولذلك من العبث أن تقرأ الأسفار القصصية كتاريخ واقعي صحيح^{١٤٦}.

ومهما يكن، فقد حاولت هذه الأنجيل أن تنقل كلمة السيد المسيح عليه السلام، من ذاكرة من نقلوها إلى اليونانية المكتوبة مشافهة بعد ارتفاع السيد المسيح عليه السلام، ولذلك فما نسي منها أو تغير وتبدل، وما حرف وأضيف إليها في عملية الترجمة، لن يعرف إلى الأبد، لما سمح نساخها لأنفسهم بأمر كثيرة ما كان ينبغي أن يفعلوها، فعلقوا ووقفوا وقربوا بين مختلف روايات الأنجيل، سيما في الأحداث المتعارضة، فكان الإنجيل الأصلي يتغير ويعدل المرة بعد الأخرى^{١٤٧}؛ وهذا ما أقره القديس أوريجون (*Origin*) (١٨٥-٢٤٥) في وقته، فقد ذكر أن مخطوطات الكتاب المقدس كانت تتعرض للتفتيح والتعديل والإضافة والحذف، لتناسب أهواء ومعتقدات مصححيها^{١٤٨}؛ ولذلك فإن إطلاق وصف كلام الله على الأنجيل باعتباره وحياً، ليس إلا من قبيل الأمامي بتعبير العلامة فانك (*Funk*)^{١٤٩}.

وماتوصل إليه هؤلاء النقاد المعاصرون لا يكاد يختلف عما قرره القاضي عبد الجبار من قبل؛ فالمسيح عليه السلام لم يكتب الأنجيل الأربعة، ولم يكتب غيرها، كما لم يكتبها حواريوه، وإنما هي جهد إنساني لأكثر، تبلور عبر مراحل زمانية متعاقبة، وعوامل سياسية لتفرض الأنجيل أربعة. كما أن النقد المعاصر يوافق القاضي عبد الجبار بخصوص وجود إنجيل أصلي، ولكن اختلف في تحديده، فقد سماه القاضي عبد الجبار بالإنجيل الحق، وسماه النقد الحديث بإنجيل (Q)، واختيار القاضي عبد الجبار أرجح، إذ من المعروف أن المسيح عليه السلام كان يعظ الناس، ويكرز في الناس بالبشرى، ويسمىها إنجيلاً^{١٥٠}، كما سماه القرآن، فالأجدر أن تسميته بذلك؛ ويشهد لذلك اتفاق الأنجيل الأربعة، بل وغيرها في نسبة العديد من الخطب إلى المسيح عليه السلام؛ مما يدل على وجود مصدر مشترك، قد يكون هو الإنجيل الأصل، بله إنجيل المسيح، عليه السلام الذي أخبر عنه رب العالمين.

رابعاً: محتوى الأناجيل

استعرضنا في المباحث السابقة تحليلات ونقد عبد الجبار لرواة الأناجيل، أما الآن فنحاول الكشف عن نقده لمحتوى الأناجيل، فالنقد العلمي لا يكتمل إلا بنقد خارجي للرواة، ونقد داخلي لمحتويات و مضامين النصوص، فنتج عن ذلك معرفة شمولية بالرواية.

لقد شرح القاضي كيفية تكون المحتوى التاريخي للأناجيل، وبين أن النصرى بعد تقديم الإنجيل الأصلي اجتمعوا و(تقرر رأيهم على أن ينشئوا إنجيلا، وقالوا إنما التوراة موالد الأنبياء و تواريخ أعمارهم فبنى الإنجيل على ذلك، و يذكر كل واحد منا ما حفظه من ألفاظ الإنجيل ومما تحدث به النصرى عن المسيح، فكتب قوم إنجيلا، ثم أتى من بعدهم قوم فكتبوا إنجيلا، فكتبوا عدة أناجيل)^{١٥١}. وهذا ما يبين كيف حل الإنجيل الشفهي محل الإنجيل الأصل، بعد أن ضاع وصار أقوالا متناثرة، ولم يلبث أن جد الأتباع من بعد في جمعها وتلوينها من جديد، لتحل الأناجيل البديلة بدل الإنجيل الضائع، متخذة التوراة نموذجا يحتذى به في التأليف، فلما كانت التوراة تذكر أخبار الأنبياء، فقد جعلوا الإنجيل ذكرا لأخبار المسيح عليه السلام^{١٥٢}.

ولا تخفى محاولة القاضي للتوفيق بين المفاهيم القرآنية المثبتة لوجود إنجيل منزل، وبين نظرية البحث الميداني والمفترضة لوجود إنجيل أصلي، بما يكشف عن نسقه الابستمولوجي ومنهجية تعامله مع قضية التفسير المنهجي التاريخي، كما لا تخفى محاولته في البحث عن سند معرفي وتطبيقي في الآن ذاته لنظرية تحريف الكتب المقدسة الواردة في القرآن الكريم، ليثبت وجود بعد بشري في كتب النصرى المقدسة.

ولقد بين القاضي عبد الجبار أن الأناجيل الحالية، قد تبلورت بفعل بشري عبر مراحل زمنية معينة، بفعل النقل، والتلخيص، والتأويل، وعنها تكونت النصوص القانونية الأربعة، ولذلك فيها(من المحال والباطل والسخف والكذب الظاهر والتناقض البين شيء كثير)^{١٥٣}، وبناء على هذا النص فإن الأناجيل قد تميزت بخصائص، وهي:
(١)الباطل(٢)السخف والمحال(٣)الكذب الظاهر(٤)التناقض البين، وسأحاول التمثيل على كل ذلك من ردود القاضي عبد الجبار، كمايلي:

١- الباطل: كما في نسبتهم المسيح عليه السلام ليوسف النجار، يقول: (والنصارى توافق المسلمين أن المسيح ولد من غير ذكر، ثم يقولون في أناجيلهم: إن يوسف النجار زوج مريم أم المسيح، ورجل مريم، وأبو المسيح، وإنه كان يدعى بذلك، ويعرف به غير متناكر بينهم، وأنه كان له إخوة وأخوات)^{١٥٤}، فالقاضي يستنكر هنا جمع النصارى بين الاعتقاد أن المسيح عليه السلام قد ولد من غير ذكر، ونسبته ليوسف النجار، وادعائها أن له إخوة وأخوات، ثم تراهم بعد ذلك يستنكرون اتهام اليهود لمريم بالفاحشة، وسبهم المسيح عليه السلام بابن الفاحشة، يقول القاضي عبد الجبار: (وفي أناجيلهم وأخبارهم أنه لما طلب جاءته أمه مريم، ومعها أولادها يعقوب وشمعون ويهوذا، فوقفوا حذاءه، فقال لها وهو على الخشبة: خذي أولادك وانصربي، فما الذي بعد هذا البيان أن مريم ولدت بعد المسيح من يوسف النجار هؤلاء الجماعة، وكانوا إخوة المسيح من أمه، فأى فضيحة تكون أبشع من هذا؟)^{١٥٥}، فذلك من الباطل الذي لا يقال على الأنبياء.

٢- السخف والمحال: يقول في ذلك: (وقالوا: وقد وصفوا صنيع اليهود بالمسيح: إنهم لظموا الإله، وضربوه على رأسه^{١٥٦}، وعجب لإله يضرب على رأسه، وتعالوا فانظروا إلى الإله يلطم ويضرب على رأسه)^{١٥٧}. فالنصارى تصف الرب عزوجل بما فيه سخرية، ولا تعطي الربوية حقها من التمجيد والتزيه، ولا تفرق بين الربوية والإنسانية، تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا.

٣- الكذب الظاهر: ويظهر ذلك من خلال الأمثلة التالية:

- ١- ما يروى أن المسيح قاله في صلواته: (ياأبانا الذي في السماء، تغلس اسمك)^{١٥٨}.
- ٢- وقد ورد في الإنجيل أنه قال: (ابن البشر هو رب السبت)^{١٥٩}.
- ٣- كما يروى عنه عليه السلام أنه قال: (أنا بأبي، وأبي بي، ولا يعرف أحد الأب إلا الابن، والابن لا يعرفه إلا الأب، وإنك إله بي، وأنا بك)^{١٦٠}.

ويرد القاضي عبد الجبار على ثلاثهما: (ليس المسيح أول من كذب عليه) ^{١٦١}، وبالتالي يرفض كل استدلال إنجيلي على التثليث والأفانيم.

٤- التناقض البين: يقول في ذلك: (ومن عجيب أمر النصارى، أن أصحاب الأناجيل الأربعة قد قصدوا إلى ذكر نسب يوسف النجار خاصة، وليس في ذلك نسب للمسيح، إذ كان مولودا من غير ذكر، وإنما يتصل نسبه إلى سليمان بن داوود عليهما السلام من قبل أمه لا من قبل أحد من الرجال، وهذا تخليط بين، وجهل ظاهر، ولذلك وجد اليهود السبيل إلى الطعن على المسيح) ^{١٦٢}، ويبدو أن هذه الملاحظة هي استمرار نقدي لما ورد في قوله عزوجل: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ ^{١٦٣}؛ إذ وجود الاختلاف دليل قاطع على أنه ليس من عند الله عزوجل، وبرهان على أن يد التحريف قد عبثت به. ولم يهتم القاضي عبد الجبار هنا بإيراد الأمثلة الكثيرة التي تثبت الاختلاف رغم كثرتها، ويبدو أن سبب ذلك عدم مناسبة المقام؛ طالما أنه يصبو إلى الإبانة عن مخالفة النصارى للمسيح عليه السلام في الأصول والفروع ^{١٦٤}.

والخلاصة أن القاضي عبد الجبار قد رفض الاحتجاج بالأناجيل أصلا، إذ أن أسانيدها لم تبلغ درجة التوثيق، ومضامينها يستحيل عقلا أن تكون من الله، لأن التناقض من صفات الفكر البشري، ولا يمكن بأي حال أن يقع في الوحي الإلهي، لأنه يوحى بالجهل والعجز والكذب وهي صفات يتزه عنها الرب عزوجل. وهي نتيجة أقرها النقد العلمي المعاصر، أم تسمع أنه قد صدر سنة ١٩٩٣م في أمريكا طبعة جديدة لأسفار العهد الجديد الأربعة المعتمدة مضافا إليها سفر توما الذي اكتشف في نجع حمادي بمصر عام ١٩٤٥م، وأطلقوا على خمستها اسم طبعة العلماء (*Scholars Version*)، ويرمز لها بالرمز (SV). ولقد اشترك في تحقيقها أكثر من مائتين من كبار العلماء ودكاترة اللاهوت من أساتذة الجامعات بأمريكا، وأطلقوا على تجمعهم اسم ندوة عيسى (*The Jesus Seminar*)، وقرر محققو هذه الطبعة أن ٨٢ بالمائة من الكلام المنسوب إلى عيسى في الأسفار غير صحيح ^{١٦٥}.

خامسا: نتائج الدراسة

يمكن تلخيص نتائج البحث فيما يلي:

١- تبين أن القاضي عبد الجبار قد استلهم النص القرآني المبجل، فصيره موجهات بحث، ولذلك تراءد بركز في المقام الأول على الموضوعات التي بسطها الذكر الحكيم حول الأديان الأديان، أو الموضوعات التي تنازعه فيها الأديان الأخرى، كالتوحيد، والتثنية، والتحريف، وغيرها.

٢- تأكد لنا من كل ما سبق أن منهج المتكلمين سني من ناحية المنهجية، أمين من ناحية الموضوعية باعتماده القيم المعرفية، أصيل باستلهاهم الآيات القرآنية، نقدي بسلوكه الطرق النقدية، استطاع أن يجمع بين قيمه الإيمانية المعيارية ومفاهيمه الإسلامية والدراسة النقدية في بناء منهجي واحد قويم، يقوم القرآن الكريم بدور كبير في توجيه شراع نقده، وتُحفِز على دراسة مواضيع معينة كالتحريف والشرك والتوحيد، وتوجيه نظره إلى أسئلة جدية بالإثارة وقضايا قيمية بالمساءلة، ولم يلبث أن قام القاضي عبد الجبار بالتحقق منها، وهذا ما يثبت خطئ من يرى أن القرآن كان عائقا لهم، ويكشف أنه لم يغير نصوصهم ولم يعرف حقيقتهم. ولذلك نوصي بضرورة مراجعة نصوص القرآن وإشاراته وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم في كل ما له صلة بالأديان، واتخاذها كنماذج بحث، وكفروض دراسة، ولن يتوان البرهان عن اللحاق بعد أن سبق العلم الإلهي بالبيان.

٣- وظف القاضي عبد الجبار مفاهيم الوحي كفرضيات بحث، فتراد يخلل ما ذكره القرآن حول التحريف مثلا، ليجعل منه نموذج نقد، يبحث له عن كل المناهج الطسرق النقدية التي تؤكد أو تدحضه، وقد يعجب الواحد منا كيف يستحن كتاب رب العالمين؟ أقول إن من يتقن قلبه أن القرآن كتاب رب العالمين، فلن يخاف من الامتحان، سيما والقرآن الكريم قد تحدى بالنقض، وهذا ما يجعل لدرس علم الأديان علاقة وضيذة

بدرس القرآن وإعجازه، لتصير مقارنة الأديان من مناهج دراسة الإعجاز. وبهذه الطريقة استطاع القاضي عبد الجبار الجمع بين مقررات الإيمان ومتطلبات البحث العلمي.

٤- تأكد لدينا أن القاضي عبد الجبار قد طور نظرية كاملة حول منهج نقد الكتب المقدسة، ، للتحقق من توثيق الكتاب المقدس، ولامتحان النماذج المستلزمة من النص القرآني ميدانيا، وقد بينت المقارنة أنها مجتلبة من علوم الحديث، فالمصطلحات النقدية واحدة، والروى النقدية متماثلة، وهذا ما يكشف عن بعد تطبيقي لأئمتنا المحدثين، وأفضالهم على مناهج العلوم، لم يهتم بعد بالكشف عنها.

٥- تبين أن القاضي عبد الجبار قد التزم بقواعد منهجه في نقد الكتب المقدسة، فدرس الأناجيل وفتحها، والتزم بما ترسخ عنده من قواعد نقدية، وهذا ما يثبت موضوعيته، وبعده عن التحيز، وتجنبه إسقاط المفاهيم، ما بيكت واردنبورغ (Jacques Waardengurg) وغي مونو (Guy Monnot) ونقدتهما لجهود المتكلمين في دراسة الأديان عموما والمسيحية خصوصا، ويثبت خطئهما كما أشرنا في المقدمة. ولا يهمننا هنا صحة القواعد، بقدر ما يهمننا التزامه بما اشترط على نفسه، وتلك سنة المناهج وكتابة البحوث، ولا يعني هذا أننا نشك في ما اقترحه من قواعد، فقد بلغ من الكمال مبلغا.

٦- اتضح أن هناك نظريات كثيرة، يظن باحثون معاصرون أنها سبق للفكر الغربي المعاصر، هي في حقيقتها اكتشاف للمتكلمين من قبل، كنظرية إنجيل الأقوال (Gospel of Sayings)، ونظرية الأناجيل المتشابهة (Synoptic Gospels)، ونظرية جهالة أصل الأناجيل الأربعة، ونظرية التطور المتعاقب للأناجيل الأربعة، فلكل أصول في القاضي عبد الجبار، تؤكد سبقه العلمي وغوره النقدي.

٧- مازالت جهود علماء الكلام تحتاج لمزيد من الدراسة والتحليل منطلقا وأبنتها المنهجية وطرقها النقدية، وقد تبين لي وجود العديد من المناهج في دراسة المسيحية والأديان، مازالت تحتاج تبعا وتحليلا. ولم لا تطورا في ضوء العلوم المعاصرة، إذا رمنا تأصيلا علميا لدراسة الأديان من منظور إسلامي؟ ومثل ذلك فليعمل العاملون.

٨- إن التوافق بين النقد الكلامي والنقد العلمي المعاصر لدليل على موضوعية المتكلمين ونقديتهم يقوم في وجه دعوى المستشرقين عدم موضوعية المتكلمين، وإلا فكيف يصلوا إلى النتائج نفسها التي يقول بها النقد المسيحي المعاصر؟! إننا لو فرقنا بينهما في الحكم، لكننا متحكمين وليس هذا من العلم في شيء.

٩- يقول القاضي عبد الجبار: إن الرسول صلى الله عليه وسلم وجد أمما (من كانوا قبله يدعون التحقيق بهذا الرجل، وهم على منهاجه وطرائقه، فلو كان متقولاً- في ادعائه تحريف الأناجيل- لتهدب الإقدام على ذلك، وكان لا يأمن أن يكون القوم الذين سبقوه في الزمان، وتحققا بهذا الرجل قد صدقوا عليه، وأنهم أتباعه، فلا بأمن أن يظهر كذبه، بينما وقد ادعى الصدق والنبوة والرسالة على أهل الأرض كلها)^{١٦٦}. والله، إن ما ذكره القاضي عبد الجبار حول إعجاز النبي الأكرم صلى الله عليه وسلم والقرآن في مسائل المسيحيات لجدير بالتأمل!! كيف يمكن أن تكون نتائج الدراسات النقدية المعاصرة، وما أوتيت من قوة علمية، ومهارات مختلفة، ولغات متعددة، متفقة مع أقوال مع رجل أمي وجد قيل عشرات القرون؟؟؟ انظر بعينيك في أعمال ندوة السيد المسيح (*Jesus Seminar*)، لترى الحقيقة ماثلة، ٢٨٠ عالما من خيرة علماء هذه الدنيا في مجال المسيحيات من مختلف التخصصات^{١٦٧}، وظفوا أحدث ما توصلت إليه البرديات والكشوف الأثرية، وأحدث الترجمات الجديدة، واستلهموا أدق ما جادت به العلوم والمناهج، فكانت نتيجتهم من نتيجة القرآن، الذي أنزل على رجل أمي، لم يؤت ما أوتي هؤلاء، لا يعرف لغات، وليس لديه مترجمين، ولا مخطوطات، ولم تكتشف بعد الأثرية التي هزت درس الكتاب المقدس، ألا يحتاج هذا وقفة تأمل؟ كيف توصل إلى نفس النتائج؟ أمي في قرية نائية قبل عشرات القرون يصل إلى النتائج نفسها التي توصل أكبر علماء اللاهوت المسيحي في هذا العصر؟ إن في ذلك لعبرة لمن أراد أن يذكر. والله موفق.

الهوامش

^١ راجع قائمة الكتب الضائعة التي اهتمت بالرد على النصارى، في: عبد المجيد الشرفي، *الفكر الإسلامي في الرد على النصارى* (الجزائر - تونس: المؤسسة الوطنية لكتاب، ١٩٨٦م). حيث خصص الباب الثاني لتعريف بالردود الإسلامية على النصرانية، والكتاب مهم لولا ما فيه من غمز غير مؤسس بالتراث الإسلامي.

^٢ من اهم الاعمال التي تبوت نقدح في جهود المتكلمين في دراسة الأديان مايلي:

See: Guy Monnot, *Islam et Religions* (Paris: Maison noeuve, ١٩٨٦), p٢٤٣, and Waardengurg Jacques (editor), *Muslim Perception of other Religions : A Historical Survey* (New York : Oxford University Press, ١٩٩٩).

سيما الكتاب الثاني. فقد تخصص في تشييد ما ذكرنا من تحم والتشكيك في براهة دراسات المفكرين المسلمين.

والفدح في علميتها، ومع ذلك لم يهتم أحد من الساحتين بتتبع خطئه وظروحاته.

^٣ راجع بخصوص القاضي عبد الجبار، ترجمته وجهوده: عبد الحكيم فرحات، *منهج القاضي عبد الجبار في دراسة الأديان* (قسنطينة: جامعة الأمير عبد القادر، ٢٠٠٣)، وعبد الكريم عثمان، *قاضي القضاة عبد الجبار المعتزلي* (بيروت: دار العربية للطباعة والنشر، ١٩٦٧م)، وعبد الستار الزاوي، *العقل والحرية - دراسة في فكر القاضي عبد الجبار المعتزلي*، ط١ (بيروت: المؤسسة العريفة للدراسات والنشر، ١٩٨٠م).

^٤ القاضي عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة. نج. عبد الكريم عثمان (بيروت: دار العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

١٩٦٦م)، ج١، ص ١٩٨.

^٥ المصدر السابق.

^٦ المصدر السابق.

^٧ المصدر السابق.

^٨ المصدر السابق، ص ٩٢.

^٩ المصدر السابق، ص ١٩٨.

^{١٠} المصدر السابق، ص ٩٠-١٢٠.

^{١١} القاضي عبد الجبار، *المغني*. تحقيق بإشراف ضه حسين (القاهرة: ائينة المصرية العامة، ١٩٦٦م)، ج١٥، ص ٣٤١.

^{١٢} المصدر السابق.

^{١٣} المصدر السابق.

^{١٤} المصدر السابق، ج١٥، ص ٣٤١.

^{١٥} المصدر السابق.

^{١٦} المصدر السابق.

^{١٧} أبو الحسين المعتزلي، *المعتمد في أصول الفقه* (بيروت: دار الكتب العممية، بدون)، ج٢، ص ١٣٤.

^{١٨} المصدر السابق.

^{١٩} المصدر السابق.

^{٢٠} القاضي عبد الجبار، *المغني*. ج١٥، ص ٣٤٠.

^{٢١} المصدر السابق، ج١١، ص ٣٨٥.

^{٢٢} المصدر السابق.

- ٢٣ القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال. تحقيق فؤاد سيد، ط٢، (الجزائر: المؤسسة الوطنية لكتاب-تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٩٢م)، ص ١٩٤.
- ٢٤ أبو الحسين المعتزلي، المعتمد في أصول الفقه، ج ٢، ص ١٣٦.
- ٢٥ القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال، ص ١٩٥.
- ٢٦ أبو الحسين المعتزلي، المعتمد في أصول الفقه، ج ٢، ص ١٣٦.
- ٢٧ القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال، ص ١٥١.
- ٢٨ عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٥٤.
- ٢٩ القاضي عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٥٥، وأيضا: فضل الاعتزال، ص ١٩٤.
- ٣٠ القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال، ص ١٩٤، بتصرف بسيط اقتضاها السياق.
- ٣١ القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال، ص ١٩٤، بتصرف بسيط اقتضاها السياق.
- ٣٢ المصدر السابق.
- ٣٣ البصري، المعتمد في أصول الفقه، ج ٢، ص ٧٨.
- ٣٤ القاضي عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ٢٢٠.
- ٣٥ راجع العنصر السابق.
- ٣٦ البصري، المعتمد في أصول الفقه، ج ٢، ص ٨٠.
- ٣٧ عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٥٤.
- ٣٨ المصدر السابق، ج ١، ص ١٥٤-١٥٥.
- ٣٩ المصدر السابق، ج ١، ص ١٥٣.
- ٤٠ المصدر السابق.
- ٤١ المصدر السابق.
- ٤٢ المصدر السابق، ج ١، ص ١٥٤.
- ٤٣ مرقس ١: ١٤، ١٥.
- ٤٤ ورد هذا الإنجيل في الأصول اليونانية اثني عشر مرة، ومواقعها كالاتي: مرقس (١: ١٥) ورومية (١: ١٠٤، ٩: ١٢، ١٨) و٢ كو (٨: ١٨، ١٠: ١٤) وفيلبي (٤: ٣) و١ تسالوكي (٣: ٢) و٢ تسالوكي (١: ٨)، و٢ تيموس (١: ٨) و١ بطرس (٤: ١٧).
- ٤٥ المصدر السابق.

٤٦ Metzger M. Bruce, *Early Versions of the New Testament* (Oxford:

Clarendon Press, ١٩٧٧), pp ٢٥٧-٢٦٨

٤٧ تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٥٤. عبد الجبار،

٤٨ راجع بخصوص الأنجيل المتوافقة:

Mouton-Villars/Gautier Louis Frey, *Analyse ordinale des evangiles Synoptiques* (Paris: EPHE, ١٩٧٢).

Bultman Rudolph, *History of the synoptic Tradition* (Massachusetts: Henrickson Publishers, inc, ١٩٦٣).

Goodacre Mark, *The Synoptic Problem, a way through the Maze* (New York - London: Sheffield Academic Press, ٢٠٠١); Piper A. Roland (editor), *The Gospel Behind the Gospels, Current studies on Q* (Leiden: E.J. Brill, ١٩٩٥).

٤٩ www.mindspring.com/~scarlson/synopt (٣١/٠١/٢٠٠٨).

- ٥٠ المصدر السابق، ١٩٨، و الشرفي، الفكر الإسلامي في الرد على النصارى، ص ٤٢٧-٤٢٨.
- ٥١ عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ١١١.
- ٥٢ المصدر السابق، ج ١، ص ٩٤.
- ٥٣ المصدر السابق، ج ١، ص ١٥٢.
- ٥٤ المصدر السابق، ص ١٥٢-١٥٣.
- ٥٥ المصدر السابق، ص ١٥٤.
- ٥٦ المصدر السابق، ص ١٥٣.
- ٥٧ المصدر السابق.
- ٥٨ المصدر السابق، ص ١٥٢.
- ٥٩ المصدر السابق.
- ٦٠ المصدر السابق.
- ٦١ المصدر السابق، ص ١٥٢-١٥٣.
- ٦٢ المصدر السابق، ص ١٥٣.
- ٦٣ المصدر السابق.
- ٦٤ المصدر السابق.
- ٦٥ المصدر السابق.
- ٦٦ المصدر السابق.
- ٦٧ المصدر السابق.
- ٦٨ المصدر السابق.
- ٦٩ المصدر السابق، ص ١٥٥.
- ٧٠ المصدر السابق.
- ٧١ جني بيبير، نشأة المسيحية وتطورها (بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م)، ص ٢٦ - ٢٧.
- ٧٢ م٢٢/٤-٢٥.
- ٧٣ ورد هذا الإنجيل في الأصول اليونانية اثني عشر مرة، ومواقعها كالتالي: مرقس (١: ١٥) ورومية (١: ١٠٤-٩: ١٦) و١ كو (٩: ١٢-١٨) و٢ كو (٨: ١٨-١٠٤: ١٤) وفيلبي (٤: ٣) و١ تسالونكي (٣: ٢) و٢ تسالونكي (١: ٨)، و٢ تيموس (١: ٨) و١ بطرس (٤: ١٧).
- ٧٤ القاضي عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٥٢.
- ٧٥ المصدر السابق.
- ٧٦ المصدر السابق، ص ١٥٢-١٥٤.

^{٧٧} Bouamama, *La Littérature Polemique Musulmane contre le Christianisme*, pp. ٢٢٦-٢٢٩.

^{٧٨} Leon Dufour, "les Euaugiles", in *Encyclopedieia Universalis* (Paris: E.U. ١٩٨٨), pp. ٨١٨ Piper, *The Gospel Behind the Gospels. Current studies on Q*, ٩٧-١١٧

^{٧٩} Dufour, *les Euaugiles*, p. ٨١٩.

^{٨٠} Ibid.

^{٨١} Ibid. p. ٨١٨.

^{٨٢} Ibid. p. ٨١٩.

^{٨٣} Goodacre. *The synoptic Problem, a way through the Maze*, pp. ١٣-٣٣

٨٤ جني بيبير، نشأة المسيحية وتطورها، ص ٢٦ - ٢٧

- ٨٥ المصدر السابق، ٢٧.
 ٨٦ المصدر السابق.
 ٨٧ المصدر السابق.
- ٨٨ Piper, *The Gospel Behind the Gospels. Current studies on Q.* pp. ٩٧-١١٧
 ٨٩ Dufour, *les Evangiles*, p. ٨١٩.
 ٩٠ القاضي عبد الجبار. تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٥٣.
 ٩١ المصدر السابق.
- ٩٢ Funk robert, *The Five gospels the Search for the authentic Words of Jesus* (New York Macmillan Publishing company, ١٩٩٧), p. ١٦.
 ٩٣ يعقوب رفة، تاريخ الأمة القبطية، (مصر: درا الكتب، دت)، ج ١، ص ١٠٤-١٠٧.
 ٩٤ المصدر السابق.
 ٩٥ المصدر السابق.
- ٩٦ Dufour, *les evangiles*, ٨١٩.
 ٩٧ Ibid.
- ٩٨ المصدر السابق، ص ١٥٣.
- ٩٩ Howard Clark Kee and others. *The Cambridge Companion to the Bible* (Cambridge: Cambridge University Press, ١٩٩٩), pp. ٤٤٨-٤٤٩.
 ١٠٠ Funk. *The Five gospels the Search for the authentic Words of Jesus*, p. ١٦.
 ١٠١ Ibid.
 ١٠٢ Ibid.
 ١٠٣ Ibid. p. ١١.
 ١٠٤ Ibid.
 ١٠٥ Ibid.
 ١٠٦ Ibid.
 ١٠٧ Robert Eissenman, *James The brother of Jesus* (US: Penguin Classics, ١٩٨٩), p. ٢٤٩.
 ١٠٨ Funk. *The Five Gospels*, p. ١٠.
 ١٠٩
- <http://www.ibiblio.org/expo/deadsea.scrolls.exhibit/Library/library.html> (٠١/٠٢/٢٠٠٨).
 ١١٠ <http://www.webcom.com/gnosis/naghamm/nhl.html> (٠١/٠٢/٢٠٠٨)
 تجد به كل المجموعة باللغة الإنجليزية، ودراسات حولها.
- ١١١ Funk Robert, *Honest To Jesus*, The Jesus Seminar (USA: Haper San Frnsisco, ١٩٩٦), ٧١.
 ١١٢ Ibid, ١٣٥.
 ١١٣ Ibid, ٢٣٨.
 ١١٤ <http://www.earlychristianwritings.com/q.html> (٠١/٠٢/٢٠٠٨)
 تجد به جديد الأبحاث حول الإنجيل الأصلي، وتحليل أبعاده العقدي والدينية.
 ١١٥ راجع جديد الأبحاث حو الاناجيل المتوافقة في الموقع الأكاديمي:

<http://www.mindspring.com/~scarlson/synopt/> (٣١/٠١/٢٠٠٨)

^{١١٦} ورد هذا الإنجيل في الأصول اليونانية اثني عشر مرة، ومواقعها كالآتي: مرقس (١: ١٥) ورومية (١: ٩، ١٠؛ ١٦) واكو (٩: ١٢، ١٨) وكو (٨: ١٨؛ ١٠: ١٤) وفيلبي (٤: ٣) و١ تسالوكي (٣: ٢) و٢ تسالوكي (١: ٨)، و٢ تيموثس (١: ٨) و١ بطرس (٤: ١٧).

١١٨ عبد الخبار، المعنى، ج. ٥، ص ١١١.

١١٩ المصدر السابق.

١٢٠ النساء، آية ١٥٧.

١٢١ عبد الخبار، تثبيت دلائل النبوة، ج. ١، ص ١٢٣.

١٢٢ المصدر السابق، ص ١٢٣.

١٢٣ المصدر السابق، ص ١٢٤.

١٢٤ المصدر السابق، ص ١٢٥.

١٢٥ المصدر السابق.

١٢٦ البصري، المعتمد في أصول الفقه، ج. ٢، ص ١٣٦.

١٢٧ عبد الخبار، المعنى، ج. ١١، ص ٣٨٥.

١٢٨ المصدر السابق، ج. ١٥، ص ٣٤٠.

١٢٩ المصدر السابق.

١٣٠ لم يقص القاضي عبد الخبار أحكام هذه الصيغ تفصيلاً، وإن كان تلميذه البصري في كتابه المعتمد في أصول الفقه، قد أثنى عن بعض تصوراته، ولذلك نحل عليه (البصري، المعتمد، ج. ٢، ص ١٤٤، وما بعدها).

١٣١ عبد الخبار، تثبيت دلائل النبوة، ج. ١، ص ١٥٥.

١٣٢ عبد الخبار، فضل الاعتزال، ص ١٩٤.

١٣٣ المصدر السابق، ج. ١، ص ١٥٥.

١٣٤ لوقا، ١: ١.

١٣٥ عبد الخبار، تثبيت دلائل النبوة، ج. ١، ص ١٥٥.

١٣٦ موانع، منهج النقد التاريخي عند المسلمين والمنهج الأروبي، ص ١٥١.

^{١٣٧} Chetemier, P. J., *L'inspiration de l'Ecriture* (Montréal: Fides, ١٩٨٥).

GISEL, P., *Esprit et Ecriture* in: (Hokhma, n° ٣٧, ١٩٨٨), pp. ٢٥-٤٢.

GOUNELLE, A. et VOUGA, F. "*Thèses sur l'Ecriture*" in *Études théologiques et religieuses*, n° ٥٩, ١٩٨٤), ٥٢٣.

^{١٣٨} GOGUEL, M. "*Autorité de Christ et autorité de l'Ecriture*" in *Revue d'histoire et de philosophie religieuse*, n° ١٨ (١٩٣٨), pp. ١٠١-١٢٥.

GOUNELLE et VOUGA, *Thèses sur l'Ecriture*, p. ٥٢٣.

^{١٣٩} Metzger, *Early versions of the New Testament* (Oxford: Clarendon Press, ١٩٧٧).

^{١٤٠} Barry D. Smith, *The New Testament and its Context* (٢٠٠٣) (Canada: online book.

(<http://www.abu.nb.ca/Courses/N1Intro/Matt.htm>) (٣٠٢٢٠٠٨).

^{١٤١} - Smith said about Matthew:

“What do you conclude about the authorship of the Gospel of Matthew? *The authorship of the Gospel of Matthew is something of a puzzle.* It is unlikely that the canonical Matthew represents a straightforward translation of an original Aramaic or Hebrew version composed by the apostle Matthew, since the author of the Gospel of Matthew probably used the Gospel of Mark as a source. Nevertheless, it is probably safe to conclude that the apostle Matthew wrote something in Aramaic or Hebrew that has some connection to the canonical Gospel of Matthew. *But what exactly that text was and its connection to the canonical Matthew is difficult to determine*”. (Ibid,

(<http://www.abu.nb.ca/Courses/NTIntro/Matt.htm>)

- Smith said about Mark:

“The Gospel of Mark is *anonymous*: there is no internal, direct evidence for its authorship. Only sometime during the second century was the title “According to Mark” or “The Gospel According to Mark” affixed to the work, in order to distinguish it from the other gospels. There is, however, internal, indirect evidence to consider. This evidence consists of certain characteristics of the gospel from which one can infer something about the identity of its author”.

Ibid.(<http://www.abu.nb.ca/Courses/NTIntro/Mark.htm>),(٢/٠٢/٢٠٠٨)

- Smith said about Luke:

“Who wrote the Gospel of Luke? Like the other synoptic gospels, *the Gospel of Luke is anonymous*. It should be noted, however, that the Gospel of Luke is the first half of a two-volume work, the other half being the Book of Acts (see Acts ١:١). Since the same author wrote both the Gospel of Luke and the Book of Acts, the latter may be used in helping us to answer some of the six questions relating to the former”. Ibid,

(<http://www.abu.nb.ca/Courses/NTIntro/Luke.htm>, (٢/٠٢/٢٠٠٨)).

- Smith said about John:

“Who wrote the Gospel of John? Of all the gospels, the Gospel of John is the most disputed concerning authorship. The data to assess are greater in quantity than the data relevant to the authorship of the synoptic gospels”.

Ibid. (<http://www.abu.nb.ca/Courses/NTIntro/John.htm>, (٢/٠٢/٢٠٠٨).

١٤٢

^{١٤٣} Funk, *The Five gospels*, p. ٢٢.

^{١٤٤} Ibid, ٢٣.

^{١٤٥} Ibid.

^{١٤٦} Ibid.

^{١٤٧} Dufour, *les Evangiles*, p. ٨٢١.

Heuschen.J, *la formation des Evangiles* (Paris: Descelee de Brouwer, ١٩٥٧), pp. ١١, ٢٣.

Duplacy,J, *Ou on est la critique textuelle du nouveau Testament* (Paris:Gabalda, ١٩٥٩).

^{١٤٨} Ibd; Funk, *Honest To Jesus*, ١٠٠; Metzger, *Early versions of the New Testament*, pp. ٢٥٧-٢٦٨

^{١٤٩} Funk, *Honest To Jesus*, p. ١٠٠.

١٥٠ ورد هذا الإنجيل في الأصول اليونانية اثني عشر مرة، وموافقها كالاتي: مرقس(١: ١٥) ورومية (١: ٩: ١٠: ١٦) و١كو (٩: ١٢: ١٨) و٢كو (٨: ١٨: ١٠: ١٤) وغلبي(٤: ٣) و١ تسالوكي(٣: ٢) و٢ تسالوكي (١: ٨)، و٢ تيمابوس(١: ٨) و١بطرس (٤: ١٧).

١٥١ عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج١، ص ١٥٣.

١٥٢ المصدر السابق، ج١، ص ١٥٥.

١٥٣ المصدر السابق، ص ١١٩-١٢٠.

المصدر السابق، ص ١٥٤

١٥٥ المصدر السابق.

١٥٦ راجع: لوقا، [٢٢: ٦٣-٧٠] في قوله: (أَمَّا الرَّجَالُ الَّذِينَ كَانُوا يُحْرُسُونَ يَسُوعَ، فَقَدْ أَخَذُوا يَسْخَرُونَ مِنْهُ وَيَضْرِبُونَهُ، وَيَعْضُونَ وَجْهَهُ وَيَسْأَلُونَهُ: «تَبًّا! مِنَ الَّذِي ضَرَبْنَاكَ؟» وَوَجَّهُوا إِلَيْهِ سَنَانِمَ أُخْرَى كَثِيرَةً. وَلَمَّا طَلَعَ النَّهَارُ، اجْتَمَعَ مَجْنُونٌ شَبُوحِ الشَّعْبِ الْمُؤَلَّفُ مِنْ رُؤَسَاءِ الْكَهَنَةِ وَالْكَتَبَةِ، وَسَاقِفَةٌ أَمَامَ مَجْلِسِهِمْ. وَقَالُوا: «إِنْ كُنْتَ أَنْتَ الْمَسِيحُ، فَقُلْ لَنَا!» فَقَالَ لَهُمْ: «إِنْ قُلْتُ لَكُمْ، لَا تُصَدِّقُونَ، وَإِنْ سَأَلْتُكُمْ، لَا تُجِيبُونِي. إِلَّا أَنْ أَيْنَ الْإِنْسَانِ مِنَ الْآنَ سَيَكُونُ جَالِسًا عَنْ يَمِينِ قُدْرَةِ اللَّهِ!» فَقَالُوا كُنْهِمْ: «أَأَنْتَ إِذَنْ أَيْنَ اللَّهُ؟» قَالَ لَهُمْ: «أَنْتُمْ قُلْتُمْ، إِنِّي أَنَا هُوَا!» فَقَالُوا: «أَيُّ حَاجَةٍ بِنَا بَعْدَ إِلَى شَهُودٍ؟ فَهَذَا نَحْنُ قَدْ سَمِعْنَا (شَهَادَةً) مِنْ فَمِهَا.»

ولوقا: [٢٣: ١-١٢] في قوله: (فَقَامَتِ حِمَاةُهُمْ كُلُّهَا، وَسَاقِفُوا يَسُوعَ إِلَى بِيلاطُسَ. وَبَدَأُوا يَتَهَمُونَهُ قَائِلِينَ: «تَبِّينْ لَنَا أَنْ هَذَا يَطَّلُ أُمَّتَنَا، وَيَمْتَعُ أَنْ تَدْفِعَ الْحِزْبَةَ لِنَقِيصِرَ وَيَدْعِي أَنَّهُ الْمَسِيحُ الْمَسْكُوتُ!» فَسَأَلَهُ بِيلاطُسُ: «أَأَنْتَ مَسْكُوتُ الْيَهُودِ؟» فَأَجَابَهُ: «أَنْتَ قُلْتَ!» فَقَالَ بِيلاطُسُ لِرُؤَسَاءِ الْكَهَنَةِ وَالْحِمَى: «لَا أَحَدٌ دَعَا فِي هَذَا الْإِنْسَانِ!» وَكُنْهِمْ أَنْحُوا قَائِلِينَ: «إِنَّهُ يُبَدِّلُ الشَّعْبَ، مُعَلِّمًا فِي الْيَهُودِيَّةِ كُلِّهَا، ابْتِدَاءً مِنَ الْخَلِيلِ حَتَّى هُنَا!» فَلَمَّا سَمِعَ بِيلاطُسُ ذِكْرَ الْخَلِيلِ، اسْتَفْسِرَ: «هَذَا الرَّجُلُ مِنَ الْخَلِيلِ؟» وَإِذْ عَلِمَ أَنَّهُ تَابِعٌ لِسُلْطَةِ هِيرُودُسَ، أَحَالَهُ عَلَى هِيرُودُسَ، إِذْ كَانَ هُوَ أَيْضًا فِي أُورُشَلِيمَ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ. وَبِمَا رَأَى هِيرُودُسُ يَسُوعَ، فَرِحَ جَدًّا، لِأَنَّهُ كَانَ يَتَمَتَّى مِنْ زَمَانٍ طَوِيلٍ أَنْ يَسْرَاهُ بِسَبَبِ سَمَاعِهِ الْكَثِيرِ عَنْهُ، وَيَرْجُو أَنْ يَرَى آيَةً تُجْرِي عَلَى يَدِهِ. فَسَأَلَهُ فِي قَضَائِمَا كَثِيرَةً، أَمَّا هُوَ فَلَمْ يُجِبْهُ عَنْ شَيْءٍ. وَوَقَفَ رُؤَسَاءُ الْكَهَنَةِ وَالْكَتَبَةُ يَتَهَمُونَهُ بَعْفًا. فَاحْتَرَقَ هِيرُودُسُ وَخَنُودَهُ، وَسَحَرَ مِنْهُ، إِذْ أَيْسَهُ ثَوْبًا بَرِّقًا وَرَدَّهُ إِلَى بِيلاطُسَ. وَصَارَ بِيلاطُسُ وَهِيرُودُسُ صَدِيقَيْنِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَقَدْ كَانَتِ بَيْنَهُمَا عداوةٌ سَابِقَةٌ.

١٥٧ عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج١، ص ١٠٤، والعدد من لوقا، ٣٤/٢٣.

١٥٨ عبد الجبار، المغني، ج٥، ١٠٩، والعدد من متى، ٩/٦-١٠.

١٥٩ عبد الجبار، تثبيت دلائل النبوة، ج١، ص ١٠٣، والعدد من لوقا، ٦.

١٦٠ المصدر السابق.

١٦١ المصدر السابق، ص ١١٤.

١٦٢ المصدر السابق، ص ٢٠١. وقارن بماورد فيمايلي:

متى (١: ٢-١٧): (إِبْرَاهِيمُ وَوَلَدُ إِسْحَاقَ. وَإِسْحَاقُ وَوَلَدُ يَعْقُوبَ. وَيَعْقُوبُ وَوَلَدُ يَهُودَا وَإِخْوَتِهِ. وَيَهُودَا وَوَلَدُ فَارِصَ وَزَارِحَ مِنْ نَامَارَ. وَفَارِصُ وَوَلَدُ حَضْرُونَ. وَحَضْرُونَ وَوَلَدُ أَرَامَ. وَأَرَامُ وَوَلَدُ عَمِينَادَابَ. وَعَمِينَادَابُ وَوَلَدُ نَحْشُونَ.

ونحشونُ وُلد سلْمونُ، وسَلْمونُ وُلد بُوعزَ من راحابَ، وبُوعزُ وُلد غويدُ من راعوثَ، وغويدُ وُلد يسيَ، ويسيَ وُلد داوُدَ المَلِكُ، وداوُدُ المَلِكُ وُلد سَلِيمانَ من التي لأورِيَا، وسَلِيمانُ وُلد رَجَعامَ، ورجَعامُ وُلد أَيبَا، وأيبَا وُلد آسا، وآسا وُلد يهُوشافاطَ، ويهُوشافاطُ وُلد بُورامَ، وبُورامُ وُلد غُزَيَا، وغُزَيَا وُلد بُوثامَ، وبُوثامُ وُلد آحازَ، وآحازُ وُلد حَرَقِيَا، وحَرَقِيَا وُلد مَنسَيَ، ومَنسَيُ وُلد آمونَ، وآمونُ وُلد بُوشِيَا، وبُوشِيَا وُلد يَكْنِيَا وإخوتهُ عند سَيِّ بابِلَ، وبعد سَيِّ بابِلَ يَكْنِيَا وُلد شَالْتِييَ، وشَالْتِييَ وُلد زَرَبَابِئِ، وزَرَبَابِئِ وُلد أَيْهودَ، وأَيْهودُ وُلد أَلِياقِيَمَ، وأَلِياقِيَمَ وُلد عازورَ، وعازورُ وُلد صادوقَ، وصادوقُ وُلد أحيَمَ، وأحيَمُ وُلد أليوذَ، وأليوذُ وُلد أليعازرَ، وأليعازرُ وُلد متانَ، ومتانُ وُلد يعقوبَ، ويعقوبُ وُلد يوسُفَ رَحُلَ مَرِيَمَ التي وُلد منها يسوعُ الذي يُدعى المسيحُ.

وورد في لوقا (٣: ٢٣-٢٨): (ولمّا ابتدأ يسوعُ كان له نحو ثلاثين سنة وهو عسى ما كان يُضنُّ أن يوسُفَ بنَ هالي بنَ مَثَثانَ بنَ لآوي بنَ مَسْكِ بنَ يَسَا بنَ يوسُفَ بنَ مَثَثِيَا بنَ عامُوصَ بنَ نَاحومَ بنَ حَسِي بنَ يَحاي بنَ مَآثَ بنَ مَثَثِيَا بنَ شَمعي بنَ يوسُفَ بنَ يهُودَا بنَ يوحنا بنَ ريسا بنَ زَرَبَابِئِ بنَ شَالْتِييَ بنَ نيري بنَ مَسْكِ بنَ أدي بنَ قَصَمَ بنَ أَلُمودامَ بنَ عمر بنَ يوسِي بنَ أليعازرَ بنَ يوريمَ بنَ مَثَثانَ بنَ لآوي بنَ شَمعونَ بنَ يهُودَا بنَ يوسُفَ بنَ يُونانَ بنَ ألياقِيَمَ بنَ مليا بنَ مِيانَ بنَ مَثَثا بنَ ناثانَ بنَ داوُدَ بنَ يسيَ بنَ غويدَ بنَ بُوعزَ بنَ سلْمونَ بنَ نحشونَ بنَ عَمِيئادَابَ بنَ آرامَ بنَ حَضْرُونَ بنَ فارصَ بنَ يهُودَا بنَ يعقوبَ بنَ إسحاقَ بنَ إبراهيمَ بنَ تارحَ بنَ نَاحورَ بنَ سَرُوجَ بنَ رَعُو بنَ فالجَ بنَ عابرَ بنَ شالِحَ بنَ قينانَ بنَ أرفكشادَ بنَ سامَ بنَ نُوحَ بنَ لامثَ بنَ مَؤَشالِحَ بنَ أَحشوخَ بنَ ياردَ بنَ مَهَلْتَيْلِ بنَ قينانَ بنَ آئوشَ بنَ شيتَ بنَ آدمَ ابنَ الله). هنا نجد الروايتين تتسلسل يسوعُ الى يوسفَ كات (مريم) حمت من الروح القدس) ويسا يقول متى بأن وُلد يوسفُ هو يعقوبُ فإن لوقا يقول بأنه هالي، متى يقول بأن هناك ستة وعشرون جيلًا من يسوعَ حتى داوُدَ، بينما لوقا يورد واحد وأربعون جيلًا، متى يسبب التسبب إلى سليمان بن داوُدَ بينما لوقا ينسب إلى ناثان بن داوُدَ، ليس فقط أننا نجد أسماء ذَكَرت هنا وَاذَكَر هناك ولكن كلا الروايتين ذَكَرت يوسفَ وبأن المسيحَ هو ابن يوسفَ وبرغم أن نسب يوسفَ لعَاية داوُدَ كان فيه فرق بين الروايتين ولكن تم إصْباله إلى داوُدَ ويعتقد بأن ذلك تم فقط من أجل أن يذكر أن نسب المسيحَ يعود علواً إلى داوُدَ تصدق النبوة فقط.

١٦٣ النساء، آية ٨٢.

١٦٤ عبد الجار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٥٢.

١٦٥ لقد اتصلت شخصياً بـ فونك (Funk) لترجمة أعماله إلى اللغة العربية، فرفض الرد مضيقاً، مما يؤكد أنهم رغم وعيهم بخطورة ما وصّوا إليه، وتوافقهم مع مقررات النص التقرّاني، وما لذلك على العقيدة، ومع ذلك فقد بقوا معاندين، وإنك لتعجب فيعد اعترافهم بانديتار حل أقوال السيد المسيح، وصحة المواقف القرآنية من المسيحيات، تراهم يحاولون التأسيس مسيحية جديدة، فكيف يمكن ذلك، وما بعد الفبي إلا الضلال. راجع موقعهم لتعرف عنهم: www.westarinstitute.org (٦/٤/٢٠٠٨)

١٦٦ القاضي عبد الجار، تثبيت دلائل النبوة، ج ١، ص ١٥٢.

١٦٧ Their official site: www.westarinstitute.org (٦/٤/٢٠٠٨)

